جامعة الحاج لخضر ـ باتنة
كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية

محاضرات
في تحقيق المخطوطات

لطلبة الدراسات العليا: فقه وأصول ـ شريعة وقانون

إعداد:
أ. د. مسعود فلوسي

السنة الجامعية: ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨

مفهوم التحقيق وعناصره

ماهية المخطوط:

هو كتاب لم يتم طبعه بعد، أي أنه ما زال مكتوبا بخط مؤلفه أو بخط ناسخ غيره، أو أخذت عنه صور فوتوغرافية، أو أن يكون مصورا بالمايكروفيلم عن مخطوط أصلي.

ماهية التحقيق:

هو بذل الجهد واستقصاء البحث، بغية الوصول إلى حقيقة ما قاله مؤلف النص.

أو هو: عملية مركبة تقتضي إخراج نص مضبوط يكون على الصورة التي قاله عليها صاحبه، أو أقرب ما يكون إلى ذلك على الأقل.

ويقتضي هذا أن يطرح من يريد تحقيق نص ما عدة تساؤلات، منها:

١- هل نسبة النص إلى مؤلفه صحيحة؟ وإذا لم تكن صحيحة، فهل النص منسوب خطأ إلى غير صاحبه، أو أنه نص منتحل بأكمله؟

٢- هل النص نقي كامل خال من التشويه أو النقص أو الزيادة؟

٣- ما هو تاريخ النص؟

وبذلك يكون الكتاب المحقق؛ هو الذي صح عنوانه، واسم مؤلفه، ونسبة الكتاب إليه، وكان متنُه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلفه.

التحقيق لا يختص بالنصوص المخطوطة:

التحقيق بهذا المعنى لا يتعلق فحسب بالنصوص المخطوطة، وإنما يتعلق بكل النصوص التي لم يتم التحقق منها بصورة علمية.

فكثير من الكتب المطبوعة التي تنتشر بين أيدي الناس، لا تفترق كثيرا عن المخطوطات، إذ إن الذين تولوا طباعتها ونشرها طائفة من الكتبيين والوراقين وبعض الأدعياء الذين لا يدرون عن فن التحقيق شيئا، ولذا جاءت هذه المطبوعات في كثير من الأحيان مليئة بالتصحيف والتحريف، نصوصها مضطربة مشوشة، تبعد كثيرا عن الأصل الذي كتبه مؤلفوها.

عناصر التحقيق:

تحقيق النص ليس معناه تحسينُه وتصحيحُه، وإنما هو أداؤه كما وُجِدَ، ذلك أن نص الكتاب حُكمٌ على المؤلف وتأريخٌ لتفكيره، وهو كذلك حكمٌ على عصره وبيئته، وهي اعتبارات لها حرمتها. لذلك فإن أي تصرف في النص بالتغيير والتبديل يعتبر اعتداء على المؤلف، لأنه وحده صاحب الحق في التبديل والتغيير والتنقيح.

إن عمل المحقق مع الكتاب لا يعدو الجوانب الثلاثة التي يدل عليها تعريف التحقيق، وهي: تحقيق عنوان الكتاب، تحقيق اسم المؤلف، تحقيق نص الكتاب.

١ ـ تحقيق عنوان الكتاب:

وهو ليس بالأمر الهين، فإن كثيرا من المخطوطات يكون خاليا من العنوان، ويرجعُ ذلك إلى عدة أسباب:

أ) من هذه الأسباب؛ فَقْدُ الورقة الأولى من المخطوط، وهنا يجب على المحقق أن يُعْمِلَ فكرَه في ذلك بطائفة من المحاولات التحقيقية، كأن يرجع إلى كتب المؤلفات، كالفهرست لابن النديم، أو كتب التراجم. أو أن يُتاح له الظفر بطائفة من نصوص الكتاب مُضَمَّنَة في كتاب آخر. أو أن يكون له إلْفٌ خاص أو خبرة دقيقة بأسلوب مؤلف من المؤلفين وعناوين ما ألف من كتب، فتضع تلك الخبرة في يده الخيط الأول للوصول إلى حقيقة عنوان الكتاب.

ب) ومن الأسباب كذلك؛ انطماسُ العنوان. وهنا إذا وُجد اسم المؤلف، فإن المحقق مُلزَم بمعرفة ثبت مصنفات المؤلف وموضوع كل منها، ومن خلال ذلك يمكنه أن يصل إلى معرفة العنوان الصحيح للمخطوط.

ج) والسبب الثالث الذي يجعل تحقيق العنوان أمرا غير هين؛ أن يُثْبَت عنوانٌ ولكنه غير حقيقي، إما بسبب تعرض المخطوط للتزييف، أو لجهل قارئ ما وقعت إليه نسخة مجردة من عنوانها فأثبت ما تصوَّرَه هو عنوانا لها.

فأما التزييف المتعمد فيكون بمحو العنوان الأصلي للكتاب، وإثبات عنوان لكتاب آخر أجلَّ منه قدرا، ليلقى بذلك رواجا. وقد ينجح المزيف نجاحا نسبيا بأن يقارب ما بين خطِّه ومدادِه، فيجوز هذا على من لا يستطيع الحذر والريبة في ذلك.

وأما التزييف الساذج، فمنشؤه الجهل.

٢ ـ تحقيق اسم المؤلف:

إن مجرد الوقوف على عنوان المخطوطة واسم مؤلفها مثبتا عليها، لا يعني صحة نسبتها إلى هذا المؤلف، ولذلك لا بد على من يريد تحقيقها وإخراجها أن يُجري تحقيقا علميا يطمئن معه إلى صحة نسبة الكتاب إلى المؤلف المنسوب إليه.

وأحيانا لا يقف المحقق على اسم المؤلف في المخطوط، وهنا يمكنه من خلال العنوان أن يهتدي إلى اسم مؤلفه، بالرجوع إلى فهارس المكتبات، أو كتب المؤلفات، أو كتب التراجم التي أخرجت إخراجا حديثا وفهرست فيها الكتب، كمعجم الأدباء لياقوت، وإنباه الرواة للقفطي، وغيرها.

لكن هنا قد تواجه المحقق صعوبة أخرى، وهي اشتراك كثير من المؤلفين في عناوين الكتب، وهو ما يتطلب من المحقق الحذر ومراعاة عدة اعتبارات؛ منها المادة العلمية للنسخة ومدى موافقتها لما يعرفه المحقق عن المؤلف وحياته العلمية وأسلوبه

وعصره.. وقد يكون اسم المؤلف مُثبتا على الكتاب، ولكن تعرَّض للتحريف والتصحيف، وهو ما يعني ضرورة التحقيق والرجوع إلى كل ما يتوفر من مصادر ومراجع للتثبت من الاسم الصحيح للمؤلف.

٣ ـ تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

ليس بالأمر الهين تصديقُ نسبة الكتاب إلى مؤلف ما، ولاسيما الكتب المغمورة التي ليست لها شهرة، فيجب أن نعرض هذه النسبة على فهارس المكتبات والمؤلفات الكتبية، وكتب التراجم، لنستمد منها اليقين أن هذا الكتاب صحيح النسبة إلى مؤلفه.

وتعد الاعتبارات التاريخية من أقوى المقاييس في تصحيح نسبة الكتاب أو تزييفها، فالكتاب الذي يُشير إلى أحداث تاريخية شارك فيها المؤلف وهي سابقة على عصره أو تالية عليه، جدير بأن يسقط من حساب ذلك المؤلف.

كما أن أسلوب الكتاب يكشف عن مدى صحة نسبته إلى مؤلف ما أو عدم صحتها.

٤ ـ تحقيق نص الكتاب:

وهي العملية الأصعب والمرحلة الأشق في التحقيق، إذ ربما احتاج المحقق إلى جهد أكبر مما يحتاج المؤلف.

ولا يمكن للمحقق أن يؤدي النص كما أراده مؤلفه، إلا إذا تحقق بعدة أمور:

أولها: التمرس بقراءة المخطوط قراءة صحيحة، فإن القراءة الخاطئة لا تنتج إلا خطأ. وبعض كتابات الأقدمين يحتاج إلى مِرَاسٍ طويل وخبرة خاصة.

الثاني: التمرسُ بأسلوب المؤلف، ومعرفةُ لوازم ذلك الأسلوب والوقوف على ما يُؤْثِرُه من العبارات والألفاظ، وتعرُّف الأعلام التي يديرها في كتابه، والمعارف والحوادث. وهذا كله بعد تصور العصر الذي عاشه والبيئة التي اشتملت عليه اشتمالا، وبدا أثرها عليه في تفكيره، فالإنسان وليد بيئته.

والأمر الثالث: هو الإلمام بالموضوع والقضايا التي يعالجها المخطوط، حتى يمكن المحقق أن يفهم النص فهما سليما يجنبه الوقوع في الخطأ حين يظن الصواب خطأ فيحاول إصلاحه، أي يحاول إفساد الصواب.

وهذا الإلمام إنما يتحقق بدراسة بعض الكتب التي تعالج الموضوع نفسه، أو موضوعا يقاربه أو يتصل به، ليستطيع المحقق أن يعيش في الأجواء المطابقة أو المقاربة أو المماثلة.

والأمر الرابع: هو المراجع العلمية ذات العلاقة المباشرة بالمخطوط؛ ومعنى هذا أن المحقق إذا اجتمع لديه أقصى ما يمكن جمعه من مخطوطات الكتاب واستطاع قراءتها قراءة سليمة، وعرف أسلوب المؤلف، وألم إلماما كافيا بموضوع الكتاب، استطاع أن يمضي في التحقيق مستعينا بالمراجع العلمية المباشرة التي يمكن تصنيفها على الوجه التالي:

١ـ كتب المؤلف نفسه، مخطوطها ومطبوعها.

٢- الكتب التي لها علاقة نسب بالكتاب كالشروح والمختصرات والتهذيبات.
٣- الكتب التي اعتمدت في تأليفها اعتمادا كبيرا على الكتاب محل التحقيق، وهذه كثيرا ما تحتفظ بالنص الأصلي للكتاب الأول.

كما يجب على المحقق الرجوع إلى المصادر التي نقل عنها المؤلف، ويلزمه كذلك مراجعة المؤلفات المماثلة للكتاب الذي يحققه.

ويفيد كذلك أن يرجع المحقق إلى الاقتباسات المتأخرة عن الكتاب في بطون المؤلفات المختلفة.

٤- المراجع التي استقى منها المؤلف، فهي تعين على إقامة النص، وكان بعض المؤلفين ينصون في صدور كتبهم أو في أواخرها على المراجع التي استقوا منها.

والأمر الخامس: الرجوع إلى الكتب المعاصرة للمؤلف التي تعالج نفس موضوعه أو تعالج موضوعا قريبا منه، فالمعاصرة لها أثر واضح في الأفكار والألفاظ والأساليب، كما تعين على تصحيح الأعلام والوقائع التي عاصرها المؤلفون.

والأمر السادس: المراجع اللغوية، إذ هي المقياس الأول الذي تُسبر به صحة النص، وهي كذلك الدليل الأول الذي يقودنا إلى حسن فهم النص وتصوره.

والأمر السابع: المراجع العلمية الخاصة بمادة الكتاب أو مواده، وهذه تخرج عن نطاق الحصر.

إن تحقيق نصوص التراث يحتاج إلى مصابرة ومثابرة، وإلى يقظة وانتباه عظيمين، وإلى سخاء في الجهد الذي لا يضن على الكلمة الواحدة بيوم واحد أو أيام معدودات.

خصال المحقق وثقافته

أولا: الخصال الضرورية في المحقق:

لا يمكن لأحد أن يصبح محققا جيدا، ما لم تتوفر فيه بعض الصفات الخُلقية والفكرية، والتي من أهمها:

١- الرغبة بالتحقيق ومحبة المخطوطات والغيرة عليها: فإن ذلك هو ما يجعل الباحث يقبل على تحقيق المخطوط بكل محبة ورغبة، فتسهل عليه الصعاب التي تواجهه، ويهون عليه السهر والتعب، سعيا وراء تفسير كلمة، أو تدقيق جملة.

ومما يرتبط بمحبة التحقيق؛ الغيرة على المخطوطات والحرص على إخراجها ونفع الأجيال بها، والخوف من ضياعها واندثارها قبل التمكن من إنقاذها. كل ذلك يجعل الباحث لا يتوانى في الإقدام على تحقيق المخطوطات وإخراج ما أمكنه إخراجه منها.

٢- الصبر والأناة وسعة الصدر: فالمخطوطات، بسبب قدم عهدها وتداولها بين أيدي ملاك كثيرين وتناوب أكثر من ناسخ عليها، قد تكون غالبا مطموسة في بعض كلماتها وجملها، أو مهترئة ممزقة في بعض أوراقها، أو ناقصة في أولها أو آخرها، أو فُقِدَ بعضُ صفحاتها.

وكل هذا يتطلب من المحقق، وهو ينوي أن يبعث الحياة في المخطوط شكلا ومضمونا، التحلي بالصبر والجَلَد وسعة الصدر، وهو يحاول أن يجد الكلمات الضائعة، أو يسعى لتفسير عبارة مغلقة لا يجد لها أثرا في المراجع التي يلجأ إليها، وقد يمضي وراء ذلك أياما طويلة حتى يصل إلى مبتغاه أو قريبا منه.

ومن مستلزمات الصبر أيضا؛ الأناة وطول النَّفَس، لأن العَجَلة تُورِثُ السهو والخطأ، والتحقيقُ بحاجة إلى تدقيق وإعادة التدقيق، والمقارنة والمقابلة، حتى يشعر المحقق أنه وصل إلى الكمال، أو ما هو أقرب إلى الكمال.

٣- الأمانة: تقتضي الأمانة في التحقيق؛ أن لا يبدل المحقق في نص المخطوط، ولا يُعدِّل فيه، ولا يزيد ولا يُنقص من متنه بقصد التصحيح أو التحسين، لأن نص المخطوط أمانة بين يديه أوصلها القَدَر إليه في غيبة مؤلفه، ولذلك عليه أن يحافظ على هذه الوديعة لأن متن الكتاب أو المخطوط حُكم على المؤلف وعلى عصره وبيئته، وهي اعتبارات تاريخية لها حرمتها وقدسيتها.

والأمانة واجبة، لأن المؤلف وحده له الحق في تبديل أو تفسير مؤلفه، وهو وإن مضى عن هذه الدنيا فقد ترك مخطوطه أمانة في أعناق الأجيال، وهو لا يرضى أن يبدل أحد في خلاصة فكره.

٤- روح الاحتساب: من الضروري أن يتحلى المحقق بهذه الخصلة، وإلا فلن يمكنه أن يواصل عمله في التحقيق ولا أن يصل فيه إلى أي نتيجة تُذكر، لأن العمل في هذا الميدان يحتاج إلى بذل المال والجهد والوقت دون انتظار أي مردود مادي.

فإذا كان مراد المحقق من عمله تحصيل مقابل مادي فإنه لن يخلص في عمله أولا إذ سيسرع في العمل ولن يزيد عمله على مجرد نقل الكتاب من المخطوط إلى المطبوع، وهو ثانيا لن يحظى بما يطمع فيه لأن الناشرين عادة لا يتشجعون لنشر مثل هذه الأعمال لضخامتها ولقلة المقبلين على اقتنائها، وإذا تشجعوا فنشروها بخسوا المحقق حقه ولم يعطوه من المقابل ما يستحق.

ثانيا: ثقافة المحقق وعُدَّتُه:

من الضروري أن يكون المحقق على درجة عالية من الثقافة التي تؤهله للتعامل مع المخطوط تعاملا مفيدا، ومن عناصر هذه الثقافة:

١- الدراية بفن التحقيق: فلا يجوز للباحث أن يشرع في تحقيق مخطوط ما، ما لم يكن على دراية بفن تحقيق المخطوطات ومنهجيته، كي يضمن إنجاز تحقيق جيد لا شائبة فيه.

٢- التخصص أو الدراية الواسعة في موضوع الكتاب محل التحقيق: ينبغي لمن يتصدى لتحقيق كتاب ما أن يكون متخصصا في موضوعه، أو له اطلاع واسع على موضوعاته ومادته العلمية، عارفا بمصطلحاته، مطلعا على كتبه ومصادره. ومن دون ذلك لا يمكنه أن يحسن التعامل مع النص الذي يعمل على تحقيقه وإخراجه.

٣- التضلع في علوم اللغة العربية: لا بد لمن يقبل على تحقيق مخطوط عربي؛ أن يكون ضليعا في علوم اللغة العربية، من نحو وصرف وبلاغة، وأن يكون خبيرا بالكشف عن المفردات في المعاجم وكتب اللغة، متمرسا بقضايا التصحيف والتحريف.

كما يقتضي الأمر؛ أن يكون مدركا لتطور دلالة الألفاظ، إذ لا يمكنه فهم نص قديم فهما جيدا ومستقيما إلا إذا فسره على أساس معاني الألفاظ والقواعد النحوية التي كانت سائدة في العصر الذي كتب فيه.

٤- معرفة الخطوط العربية التي كتبت بها المخطوطات: فمعرفة أنواع الخطوط وتاريخ كل خط، ضرورة حتمية للمحقق لمعرفة تاريخ المخطوطة التي يدرسها، ولفك رموز بعض الكلمات الغامضة.

ومن المعروف أن الخطوط العربية لها أشكال عديدة منها: الفارسي، والمغربي والأندلسي، والحَيْري، والأنباري، والمكي، والمدني، والكوفي، والبصري، والنسخي، والثلث، والرقعة، والريحاني، والديواني، والطوماري، والمغربي الحالي.

وتوجد لكل من هذه الخطوط أنواع في المخطوطات العربية، ويحتاج قراءة بعضها إلى التدريب والتعليم[1].

---

[1] ـ هناك كتب عديدة ألفت في التعريف بالخط العربي وتطوره وأنواعه، منها: الخط العربي الإسلامي، لتركي عطية الجبوري. الخط العربي جذوره وتطوره، لإبراهيم ضمرة. الخط العربي من خلال المخطوطات، من إصدار مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. الخط العربي وتاريخه، لمحمد مرتاض. وغيرها.

٥- معرفة الرموز وعلامات الضبط التي كان العلماء القدامى يستعملونها في مؤلفاتهم:

جرت عادة علمائنا القدامى فيما يكتبونه، على استعمال رموز يشيرون بها إلى معان متعارفة بينهم، كما يستعملونها أيضا لاختصار بعض الكلمات فتصبح هذه الرموز بمثابة تلك الكلمات.

أ ـ من أمثلة الرموز المستعملة لإفادة معان معينة:

كلمة (صح) توضع فوق لفظ ما، معناها أن اللفظ على ما هو مثبت عليه صحيح.

(صـ)، وتسمى (ضَبَّة) أو علامة التمريض، وتوضع عادة فوق العبارة التي هي صحيحة في كتابتها ولكنها خطأ في ذاتها، وتسمى هذه العلامة أيضا (علامة التَّضْبيب).

وضع حرف (ض) في وسط الكلام إشارة إلى وجود بياض في الأصل المنقول عنه.

(عـ) بمعنى: لعله كذا.

(ظ) في الهامش، بمعنى: الظاهر.

(كـ) في بعض الهوامش، معناها: كذا في الأصل.

وضع خط أو نصف دائرة فوق لفظ ما، معناه أنه محذوف في الأصل المنقول عنه.

وإذا كان في النص زيادة بعض الكلمات وجدت خطأ، فيشار إلى الزيادة بخط يوضع فوق الكلام منعطفا عليه من جانبيه (-----). وأحيانا توضع الزيادة بين دائرتين صغيرتين ( )، أو بين نصفي دائرة (( ))، وأحيانا توضع كلمة (لا) أو (من) أو (زائدة) فوق أول كلمة من الزيادة، ثم كلمة (إلى) فوق آخر كلمة منها.

ب ـ أما الرموز التي هي اختصارات لبعض الكلمات، فمنها:

تع: تعالى. رحه: رحمه الله. ضه، رضي: رضي الله عنه. الخ: إلى آخره. أهـ: انتهى. ثنا: حدثنا. ثني: حدثني. نا: حدثنا أو أخبرنا. أنا: أخبرنا. أنبا: أنبأنا. ش: الشرح. الشـ: الشارح. ع: موضع. ج: جمع. جج: جمع الجمع. ججج: جمع جمع الجمع. ة: قرية.

وفي كتب الحديث جاءت اختصارات لأسماء مؤلفي الكتب الستة وغيرها، وهي:

خ: البخاري. م: مسلم. ت: الترمذي. د: أبو داود. ن: النسائي. ق: ابن ماجه القزويني.

ج ـ ولأن الحروف لم تكن منقوطة كما هو حالها اليوم، فكثيرا ما كان يحدث الالتباس في قراءة الحروف، ولذلك دأب بعض العلماء والنُّسَّاخ –منعا للتصحيف والتحريف- أن يضعوا بعض إشارات على الحروف لئلا يقع التباس فيها، من ذلك:

أنهم كانوا يضعون حرف حاء صغيرة فوق حرف الحاء في الكلمة لئلا يُقرأ الحرف خاء. أو يضعون عينا صغيرة تحت حرف العين لئلا يُقرأ غينا. وكذلك يفعلون في حرف الصاد والطاء والدال والراء.

وقد يضعون ثلاث نقاط تحت حرف السين لئلا يُقرأ شينا، لأن نقاط الشين فوق الحرف. وكانوا يضعون هذه النقاط إما صفا واحدا أو صفين. وكان بعضهم يُعجِم الشين بنقطة واحدة فوقها. وبعضهم كان يكتب سينا صغيرة (سـ) تحت السين.

ومن الكتَّاب من يضع فوق الحرف المهمل (غير المنقوط) أو تحته همزة صغيرة، ومنهم من يضع خطا أفقيا فوقه (ـ)، ومنهم من يضع رسما أفقيا كالهلال ( )، ومنهم من يضع علامة شبيهة بالرقم سبعة ( ).

وفي بعض الكلمات التي قد تُقرأ بالإهمال والتعجيم، قد يُنقط الحرف من أعلى ومن أسفل في آن واحد، وذلك مثل كلمة (التسميت) و(التشميت)، أي تشميت العاطس، يضعون أحيانا فوق السين ثلاث نقاط وتحتها كذلك إشارة إلى جواز القراءتين. و(المضمضة) و(المصمصة) تُكتب بنقطة فوق الضاد وأخرى تحتها، تجويزا لوجهي القراءة.

وقد شاع في كتب الأقدمين عدم الاكتفاء أحيانا بوضع علامات على الحروف تميز المهمل (غير المنقوط) من المعجم (المنقوط)، وإنما يميزون ما يشتبه مع غيره بألفاظ اصطلحوا عليها لا تترك مكانا للبس، من هذه الاصطلاحات:

لتمييز (ب) عما في صورتها من الحروف يقولون: بالموحدة. ولتمييز (ت) يقولون: بالمثناة. ولتمييز (ث) يقولون: بالمثلثة. ولتمييز الجيم يقولون: بمعجمة من أسفل، وللحاء يقولون: بمهملة، وأحيانا: بمبهمة. وللخاء يقولون: بمعجمة، وللدال يقولون: بمهملة، وللذال يقولون: بمعجمة.

وفي الراء والزاي أحيانا يكتفون باسمهما، فيقولون: بالراء المهملة، والزاي المعجمة. وأحيانا يقولون: بالراء بهمزة بعد الألف، وبالزاي بمثناة تحتية بعد الألف.

ويُعَبِّرون عن السين بالمهملة، وعن الشين بالمعجمة، وعن الصاد بالمهملة الساقطة، وعن الضاد بالمعجمة الساقطة، وعن الطاء بالمهملة المُشالة، وعن الظاء بالمعجمة المُشالة، وعن العين بالمهملة، وعن الغين بالمعجمة، وعن النون بموحدة من فوق، وعن الياء بمثناة تحتية.

د ـ ومما ينبغي أن يُعلم أيضا أن الأرقام لم تكن قديما تكتب كما هي اليوم، فقد تكتب الأرقام: ١، ٢، ٣، ٤، ٥، في بعض المخطوطات بهذا الشكل: (، ، ، ،). وقد تُكتب الأرقام: ٢، ٤، ٥ بهذا الشكل: (، ،).

هذه الرموزُ وغيرُها، من الضروري أن يكون المقبل على تحقيق كتاب مخطوط على علم بها، وإلا فسيقع في خبط كبير وخلط فاحش إذا ما أراد تفسيرها وشرحها دون علم مسبق بمعانيها.

اختيارُ المخطوط وجمعُ نسخه وتقييمُها

معايير اختيار المخطوط للتحقيق:

المخطوطات العربية الإسلامية كثيرة جدا، حيث يبلغ عددُها بضعة ملايين، وليست كل هذه المخطوطات مفيدة أو جديرة بالتحقيق، فكثير منها لا فائدة منه، إذ هي تكرار لأعمال أخرى سبقتها ولم تزد هي عليها في شيء، وبعضها يتناول مسائل ما عاد لها وجود اليوم، وبعضها ألفها أناس ليس لهم حظ كبير من العلم.

ولذلك، فمن الضروري على الباحث الذي يريد الإقدام على التحقيق أن يحسن اختيار المخطوط الذي يحققه، ومن معايير الاختيار التي ينبغي مراعاتها:

١- ألا يكون كتابا قد سبق تحقيقُه وطبعه، إلا إذا كان طبعه لم يستوف المواصفات العلمية المطلوبة في التحقيق، بأن كانت طبعته السابقة رديئة سقيمة مليئة بالأخطاء، أو كانت خالية من التعليقات المفيدة والفهارس المساعدة.

٢- أن يكون له أهمية في مجاله العلمي، بحيث يتضمن مادة علمية غزيرة ونافعة في موضوعه.

٣- أن يكون من تأليف عالم معروف بجودة التصنيف وتحقيق المسائل.

٤- أن يتوفر له أكثر من نسخة، أو أن تكون المخطوطة هي النسخة الأم التي كتبها المؤلف بيده وصححها، أو تكون نسخة قديمة كاملة مضبوطة ومصححة ومقروءة على الحُفَّاظ المتقنين.

والحق أن الحاجة إلى النسخة الثانية تشتد كلما كان الأصلُ دقيقَ الخط أو رديئَه أو قليلَ الوضوح أو فيه طمسٌ أو سَقْطٌ كثير أو أخطاء كثيرة أو أنه لم يُقابَل ويعارَض وتُثبت الاختلافات في حواشيه أو أنه خالٍ من سماعات العلماء المدققين أو تَقِلُّ النُّقُول عنه في الكتب اللاحقة به أو أن الكتب التي اقتبس منها مفقودة.

أما إذا كان الأصل خلاف ذلك، بأن يكون مقروءا ومعروضا ومسموعا، فإن الحاجة إلى النسخة الثانية تقل وتتضاءل.

٥- أن تكون المخطوطة من حجم مناسب، بحيث يمكن تحقيقها في وقت ملائم، ويتعلق هذا بالباحثين في الدراسات العليا الذين يُطلب منهم إعداد بحوثهم في مدد زمنية معينة، فلا ينبغي للباحث أن يختار مخطوطة يحتاج في تحقيقها إلى مدة زمنية طويلة.

ولعل من المناسب أن يكون حجم المخطوطة التي تُختار لإعداد رسالة الماجستير ما بين ٧٥ إلى ١٠٠ ورقة ذات وجهين (١٥٠ إلى ٢٠٠ صفحة)، حيث إنها ستزيد في الطباعة نتيجة إضافة التعليقات في الحواشي إلى ٢٠٠ أو ٢٥٠ صفحة، عدا المقدمة التي تتناول دراسة المخطوطة ومؤلفها، وهكذا يتراوح عدد صفحات الرسالة المُعدة للماجستير ما بين ٢٥٠ إلى ٣٠٠ صفحة، وهو الحجم المناسب لرسالة الماجستير التي تتناول نصا يحققه الباحث ويقدم له.

أما رسالة الدكتوراه فإن حجمها المناسب يتراوح ما بين ٣٥٠ صفحة إلى ٥٠٠ صفحة إذا تعلقت بتحقيق نص ودراسته، وقد تصل إلى ٧٠٠ صفحة، وربما تزيد على ذلك.

البحث عن مخطوطة للتحقيق:

إن أول ما ينبغي للباحث أن يقوم به؛ هو البحث والتحري عن مخطوطة ليقوم بتحقيقها. ويقتضي هذا أن يكون على علم بما هو مطبوع من الكتب القديمة في مجال تخصصه، لأنه إن كان على غير علم بذلك فربما تصور أن كل المخطوطات تحتاج إلى تحقيق، وقد يجعله هذا يختار مخطوطة سبق لغيره أن حققها وأخرجها، فيكون جهده ضائعا في غير فائدة.

ويتم التحري عن الكتب الجديرة بالتحقيق بواسطة جرد الكتب والفهارس المعنية بالمخطوطات وأماكن انتشارها في العالم.

ومن أهم الكتب التي اهتمت بفهرسة المخطوطات المنتشرة في مكتبات العالم المختلفة؛ كتاب (تاريخ الأدب العربي) لكارل بروكلمان (ت ١٩٥٦ م)، وكتاب (تاريخ التراث العربي) لفؤاد سزكين.

١- كتاب بروكلمان:

هذا الكتاب نشره صاحبه باللغة الألمانية، وهو يعتبر أجمعَ كتاب وأشملَه في بابه إلى يومنا هذا، لأن صاحبه جمع فيه ما انتهى إلى علمه من فهارس مكتبات الدنيا، من كتب مطبوعة ومخطوطة، حيث يبين مكان المخطوط ورقمه، والمطبوع ومكان نشره، ومصادر ترجمة المؤلف. وهو عمل ضخم جدا.

يتكون الكتاب من خمسة مجلدات؛ مجلدان أصليان، وثلاثة مجلدات ملاحق. وقد رتب فيه المؤلف الكتب التي فهرسها ترتيبا تاريخيا، ابتدأ في الجزء الأول من الأصل بالعصر الإسلامي الأول مع بداية التأليف، وانتهى في الجزء الأخير من الملحق بفهرسة كتب التراث في العصر الحديث.

ومواد الجزئين الأول والثاني يُكْمِلُ المؤلف تناولَها وتفصيلَها في الجزء الأول والثاني من الملحق، فلا بد من الرجوع إلى الأصل والملحق في كل مادة يُراد الكشف عنها، وعند ذكر المادة في الأصل من الطبعة الثانية المتداولة، يشير بروكلمان إلى مكانها أيضا في صفحات أجزاء الملحق إرشادا للقارئ.

والجزء الثالث والأخير من الملحق يشتمل –بالإضافة إلى كتب التراث في العصر الحديث- على ثلاثة أنواع من الفهارس للأجزاء الخمسة من الكتاب: فهرس لأسماء المؤلفين، وفهرس لأسماء المحققين من المستشرقين.

وقد تمت ترجمة الكتاب إلى العربية.

ورغم الأهمية البالغة لهذا الكتاب، إلا أن فيه الكثير من الأخطاء والأوهام والقصور وسوء التبويب، ولعل ذلك يرجع إلى أن مؤلفه لم ير أغلب المخطوطات التي ذكرها، وإنما اعتمد على فهارس المكتبات وعلى ما جمعه له تلاميذه.

٢- كتاب سزكين:

كتاب (تاريخ التراث العربي) لفؤاد سزكين، هو أيضا نشره صاحبه باللغة الألمانية، وكل جزء مخصص لفرع من العلوم، الجزء الأول للعلوم الإسلامية، والثاني للشعر والأدب واللغة، والثالث للترجمة والفلسفة والعلوم الطبيعية.

وهو أكثر تدقيقا واستقصاء، وأحسن تنظيما، وأوفر معلومات، حيث يذكر أولا المخطوطات التي ذكرها بروكلمان، ثم يتبعها بالمخطوطات الجديدة التي عثر عليها، ويضيف إلى ما ذكره بروكلمان من مخطوطات معلومات مكملة عنها، مثل: تاريخ المخطوطة وعدد أوراقها أو صفحاتها وأجزائها. إلا أن الكتاب يقف عند من كانت وفاته من المؤلفين قبل سنة ٤٣٠ هـ، وهو ما يعني أن قسما كبيرا من التراث العربي المخطوط لم يُذكر في هذا الكتاب.

وقد فهرس لمكتبات منتشرة في خمس وأربعين دولة، وطريقتُه أن يذكر المؤلفَ، وتاريخَ وفاته، ومصادر ترجمته، ثم آثاره، وأماكن وجودها. وهو يرتب المؤلفين في كل فرع من العلوم يتناوله على ترتيب وفياتهم، ويضع في آخر كل جزءا فهرسا بالأعلام المترجَمين فيه.

وقد تُرجم الكتاب ونشرته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض بالمملكة العربية السعودية في عشرة مجلدات ضخمة.

وهذا الكتاب رغم جودته وضخامة الجهد الذي بُذِلَ في تأليفه، وقعت فيه –هو الآخر- أخطاء كثيرة، وقد قام بعض الباحثين بتأليف مستدرك عليه من عدة مجلدات، حيث صححوا ما وقع فيه من أخطاء وأضافوا إليه الكثير مما لم يذكره المؤلف.

٣- الفهارس العامة للمخطوطات والمطبوعات:

إلى جانب تتبع المخطوطات في هذين الكتابين، لا بد من التحرّي أيضا في الكتب والفهارس العامة التي عُنيت بفهرسة المخطوطات.

ومن ذلك؛ (الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط)، الذي دأب المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية مؤسسة آل البيت في المملكة الأردنية على إخراجه، وقد صدرت منه عدة أجزاء.

وهناك فهارس أخرى عُنِيَت بفهرسة ما طُبع من المخطوطات، وهذا النوع من الفهارس الاطلاع عليه والتحري فيه ضروري حتى لا يختار الباحث للتحقيق مخطوطة سبق تحقيقها وطبعها.

ومن نماذج هذا النوع من الفهارس؛ (اكتفاء القنوع بما هو مطبوع) لإدوارد فنديك، (معجم المطبوعات العربية والمعربة) ليوسف إليان سركيس (ت ١٣٥١ هـ)، وذيله (جامع التصانيف الحديثة) له أيضا، و(معجم المخطوطات العربية المطبوعة) لصلاح الدين المنجّد، و(ذخائر التراث العربي) لعبد الجبار عبد الرحمن، و(المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع) لمحمد عيسى صالحية، و(فهارس المكتبة العربية في الخافقين) ليوسف

أسعد داغر، و(معجم ما طُبع من كتب السنة) لمصطفى عمار مُنْلا، (الكتب العربية التي نشرت في مصر بين ١٩٣٦ و١٩٤٠) لعائدة إبراهيم نصير، وغيرها كثير.

٤- الفهارس الخاصة بمكتبات المخطوطات:

ولا يُكتفَى في التحرِّي عن المخطوطات بالبحث في الفهارس العامة، بل يُنظر أيضا في فهارس المخطوطات الخاصة بدور الكتب، والمتاحف، والجامعات، ومراكز إحياء التراث، وهي كثيرة، مثل: مركز المخطوطات بجامعة الدول العربية، ودار الكتب المصرية والمكتبة الأزهرية بالقاهرة، ومكتبة الإسكندرية، والخزانة العامة بالرباط، والقرويين بفاس، ودار الكتب الظاهرية ومكتبة الأسد في دمشق، ودار الكتب الوطنية في حلب، ومكتبة الأوقاف العامة ببغداد، ومكتبة غازي في الموصل، ومركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة ومكتبة الحرم المكي ومكتبة الحرم المدني، والمكتبة الوطنية في الجزائر، والمكتبة الوطنية في تونس، ومكتبة جامع الزيتونة ومكتبة آل النيفر والمكتبة العاشورية وكلها بتونس، ومركز جمعة الماجد في دبي، ومركز الملك فيصل في الرياض، والمكتبة السليمانية والمكتبة العمومية ومكتبة الجامعة في اسطنبول، ومكتبة المتحف البريطاني بلندن ومكتبة جامعة أكسفورد، والمكتبة الوطنية بباريس، ومكتبة الفاتيكان في روما، ومكتبة دير الإسكوريال في مدريد، ومكتبة برلين في ألمانيا، ومكتبة ليدن يف هولندا، ومكتبة الكونغرس الأمريكي في واشنطن، ومكتبة جامعة برنستون ومكتبة جامعة متشيغان في أمريكا، ومكتبة الجمعية الأسيوية في كلكتا بالهند، وكذلك خزانة المولى فيروز في الهند أيضا، وغيرها من المكتبات الكثيرة التي ينتشر أكثرها في الغرب.

وقد طُبعت ونُشرت في السنوات الأخيرة فهارسُ لكثير من مكتبات المخطوطات المنتشرة في أنحاء متفرقة من العالم. وبعض هذه الفهارس الخاصة مُتقن، يعطي وصفا صحيحا لأصل المخطوط، ويزود بالمعلومات التي يُحتاج إليها عنه، من حيث قيمته، وموضوعه، ونوع خطه، وتاريخه، واسم الناسخ، ونقل فقرات منه.

مثل هذه المعلومات مهمة للمحقق، لأن من شأنها أن تجعله يمضي في اختياره أو ينصرف عنه، كما أنها توفر عليه جهدا ووقتا.

٥- المجلات التي تُعنى بالتعريف بالمخطوطات وما يُنشر منها:

هناك مجلات علمية تصدر في أنحاء متفرقة من العالم، تُعنى بالتعريف بالمخطوطات، وتفهرس لما يُنشر منها، والاطلاع على هذه المجلات من الأهمية بمكان، لأنها تتتبع حركة نشر المخطوطات وتخبر عما نشر منها في حينه.

وهذه المجلات منها ما تخصص في المخطوطات دون غيره، كمجلة معهد المخطوطات التي تصدر عن جامعة الدول العربية. ومنها ما تختص بما يُطبع من الكتب بصفة عامة وكثيرا ما تعرف بالكتب التي كانت مخطوطة وطبعت. ومنها مجلات ثقافية عامة إلا أنها تجعل من بين اهتماماتها التعريف بالمخطوطات، وذلك مثل مجلة آفاق التراث والثقافة التي تصدر عن مركز جمعة الماجد في دبي بالإمارات العربية المتحدة، ومجلة الدعوة الإسلامية التي تصدر عن كلية الدعوة الإسلامية في طرابلس بليبيا.

٦- فهارس الرسائل الجامعية:

كثير من الباحثين في الدراسات العليا يخصصون رسائلهم الجامعية لتحقيق المخطوطات، وقد نشرت كتب كثيرة كانت مخطوطة من خلال تحقيقها ودراستها في رسائل جامعية لنيل الماجستير أو الدكتوراه.

وتُعنى كثير من الجامعات بفهرسة الرسائل الجامعية التي يعدها الباحثون المنتسبون إليها، وفي هذه الفهارس نجد عناوين كثيرة لكتب قديمة تم تحقيقها.

ولذلك فإن الباحث الذي يهتم بتحقيق المخطوطات لا يستغني عن الاطلاع على فهارس الرسائل في الجامعات المختلفة، وخاصة تلك التي توجد بها التخصصات العلمية التي يشتغل فيها الباحث.

ويمكن أن نذكر هنا كنموذج لهذه الفهارس: فهرس الرسائل الجامعية في المملكة العربية السعودية الذي أعده الدكتور زيد بن عبد المحسن الحسين ونشره مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية في الرياض.

٧- سؤال المختصين والمشتغلين بالتراث المخطوط:

من الأهمية بمكان؛ أن يسأل الباحث المعنيين بالمخطوطات، فإن الكتب والفهارس ناقصة مهما اجتهد أصحابها في التتبع والاستقصاء، وكثيرا ما يدل المشتغلون بالتراث المخطوط الباحثين على مخطوطات اطلعوا عليها بأنفسهم في مكتبات العالم، وهذه المخطوطات لم يُعَرَّف بها في المؤلفات والفهارس، إما لكون تلك المكتبات لم تُفهرس مخطوطاتها بعد، أو لأنها أضافت إلى رصيدها مجموعةً من المخطوطات التي حصلت عليها من مكتبات خاصة بعلماء أو عوائل معينة، أو لأنها كانت ضمن مجاميع فلم يتفطن مؤلفو الكتب وواضعو الفهارس إلا إلى عنوان المخطوطة الأولى دون تفحص دقيق لمحتويات المجموع.

معرفة أوصاف النسخ:

يحتاج الباحث قبل جمع نُسخ المخطوط إلى معرفة أوصافها التي تقدمها فهارس المخطوطات أو كتاب بروكلمان أو سزكين، من حيث تاريخ كل نسخة ونوع خطها ومستوى جودته، ووجود السماعات عليها أو عدمه، ومدى إتقانها، وهل هي كاملة أم ناقصة وما مقدار النقص الذي فيها؟.

١- مدى قِدَم النسخة:

إن تاريخ نسخ المخطوطة هو الذي يحدد قِدَمَها، وقد اهتم معظم النساخ بتثبيت تاريخ الفراغ من نسخها في آخر المخطوطة. وبعض المخطوطات كتبت بأقلام مؤلفيها أنفسهم، ولذلك تُعتبر أدق النسخ وأقدمها، وتعتبر عادة النسخة الأم التي يتم الاعتماد عليها في نسخ الكتاب، خاصة إذا كان المؤلف جيدَ الخط أو واضحَه. وعندما يكون المؤلف معروفا بمراجعة مؤلفاته وتنقيحها ينبغي الاهتمام بآخر نسخة كتبها من مؤلفه واعتمادها لما فيها من زيادة أو تنقيح.

ويلي النسخة المكتوبة بقلم المؤلف من حيث القيمة، تلك النسخة التي قُرِئَت على المؤلف أو عورضت بنسخة كتبت في عصر المؤلف أو قريبا من عصره، وكلما كانت أقرب إلى عصر المؤلف كلما قلت فيها الأخطاء من تصحيفات وتحريفات وإن كانت أكثرَ عرضة لعوادي الزمن من رطوبة وأَرَضَة وانطماس الكلمات بحيث يضطر المحقق أحيانا إلى مراجعة نسخة متأخرة لسد هذه الثغرات.

٢- نوع الخط ومستوى جودته:

إن معرفة نوع الخط الذي كتبت به المخطوطة، إن كان مشرقيا أو مغربيا، أو إن كان فارسيا أو رقعة أو كوفيا، ضروري لتقدير طبيعة العقبات التي تحول دون قراءة النص بسهولة.

وقد عُرف بعض المؤلفين بجودة خطوطهم مثل الخطيب البغدادي، في حين عُرف بعضهم بتعقيد خطهم وصعوبة قراءته مثل ابن حجر العسقلاني. كما أن بعض النساخ كتبت لهم الشهرة لجودة خطوطهم وسَجَّلت لهم ذلك كتبُ التراجم، ومن ثَمَّ فإن معرفة نوع الخط وجودَته يمكن تقديرُها بمعرفة اسم الناسخ مؤلفا أو غيرَه ونوعَ خطه ومستوى جودتِه ووضوحِه.

٣- وجودُ السماعات:

إن وجودَ السماعات على النسخة يدل على اهتمام العلماء بها وقراءتهم لها أو سماعهم إياها على الشيخ الذي كان قد امتلك حق روايتها بالسماع أو الإجازة.

ولا شك أن قراءة النسخة على شيخ تملك حق روايتها بالسماع أولى لأنه ضبطَ ألفاظها وما فيها من أعلام بلفظ من سمعها عنه.

وكذلك فإن سماع العلماء لها يدل على إتقان النسخة، وإن كان قد وقع فيها خلل فإنهم ينبهون عليه في حواشي النسخة أو يضعون على مشكِلِها علامة (صـ) فوق الكلمة المشكِلة، فإن حلوا الإشكالَ جعلوها (صح)، وإلا فقد نبهوا المحقق إلى الخلل الذي ينبغي أن يعالجه ويحققه.

وغالبا ما يكون السامعون من أهل الفن الذي اختصَّت به المخطوطة، أما إن لم يكونوا من المشهورين فلا يمكن التعويل على سماعهم للنسخة في الحكم عليها بالإتقان. كما أن كثرة السماع عليها أفضل من سماع واحد.

٤- الإتقان:

إن ملاحظة الإتقان في النسخة لا يتحقق إلا بالوقوف على المخطوطة فعلا وقراءَتَها من قِبَلِ واحد من أهل الصَّنعة التي تتعلق بها المخطوطة. إلا أن معرفة مستوى الناسخ العلمي ومدى إحاطتِه بالفنِّ ذاتِه، تُمَكن المرءَ من تقدير ذلك. ولكن مما لا شك فيه أن معظم المخطوطات التي وصلت إلينا كتبها الوراقون والنُّسَّاخ المحترفون وهم يرتزقون بعملهم ولا يُتوقع منهم الإتقان التام، وهم يتفاوتون أيضا في معرفتهم باللغة العربية وقواعدِ نحوِها وإملائِها، ولذلك ينبغي التفطنُ والتدقيقُ فيها عند تحقيقِها وعدمُ تحميل المؤلف تَبِعَةَ

ما فيها من هذه الأخطاء، خاصة إذا عُرِفَ بتمكُّنِه من اللغة العربية ومن الفن الذي ألف فيه.

٥- الكمال والنقص:

إن فهارس المخطوطات تذكر عادة إن كانت النسخة كاملة أو ناقصة، وكثيرا ما تحدد مقدار النقص وتشير إلى وقوعه في أول الكتاب أو آخره أو وسطه. ولا شك أن العثور على عدة نسخ يسد النقص، أما إذا اشتركت النسخ في وجود النقص نفسه فيتعذر إكمال الكتاب، ولكن بوسع المحقق أن يجمع النصوص المقتبسة ضمن القسم الناقص في الكتب الأخرى وينشرها محققة أيضا إذا كانت من كتب مخطوطة أو مطبوعة دون تحقيق كملحق بالكتاب الذي حققه.

ولا شك أن هذا العمل يُجْهِدُ المحققَ، إذ يقتضي جمعَ سائر النصوص المقتبسة من مؤلف المخطوطة في الكتب الأخرى ومقابلتها مع النسخ الخطية، فما ليس فيها هو من القسم الساقط إذا كان المؤلف ليس له إلا كتاب واحد، أما إذا كان له عدة كتب فإن الأمر يصبح عسيرا ويحتاج إلى قرائن إلا إذا ذكرت المصادر التي أوردت الاقتباسات عنه أسماء مؤلفاته التي نقلت عنها.

جمع نسخ المخطوطة:

بعد أن يختار الباحث المخطوطة التي يعتزم تحقيقها وإخراجها ويعرف أماكن وجود نسخها وطبيعة كل نسخة، ويتأكد من عدم تحقيقها من قبل من سبقه من الباحثين، ينتقل إلى الخطوة الموالية الهامة وهي جمع نسخها المتفرقة في مكتبات مختلفة ومنتشرة في أنحاء متفرقة من العالم.

والباحث مطالب بإحضار جميع نسخ المخطوط الممكن إحضارها، إلا ما علم من واقع الفهارس الموثوق بها أنه لا فائدة منها، كأن تكون متعذرة القراءة مثلا، ولا يجوز له الاكتفاء بإحضار بعضها في إخراج الكتاب ما دام يعلم أن هناك نسخا أخرى في متناوله، فقد يكون فيما لم يطلع عليه من النسخ زيادات مهمة ذات قيمة للكتاب، أو يكون من بينها نسخة المؤلف، أو التي تحمل إجازته، ثم إنه كلما كثرت النسخ استطاع المحقق أن يخرج نصا صحيحا كاملا خاليا من التصحيف والتحريف، لأن النسخ يكمل بعضها بعضا.

ويتم الحصول على المخطوطات بإحدى طرق خمسة:

١- التوجه إلى المكتبة شخصيا وتقديم طلب للحصول عليها.
٢- المراسلة عن طريق البريد.
٣- توكيل شخص للقيام بهذه المهمة.
٤- المراسلة بالفاكس.
٥- المراسلة بالبريد الإلكتروني.

وعادة لا يتم الحصول على المخطوطة بمجرد الطلب، وإنما يتطلب الأمر أن يكون الطلب مصحوبا بتوصية من هيئة رسمية كسفارة أو جامعة أو مركز بحث معتمد، أو

بتدخل من محقق معروف لدى مراكز المخطوطات، كما تشترط كثير من خزائن المخطوطات تقديم صاحب الطلب لمخطوطة بديلة أو صورة منها، كما تشترط في كثير من الأحيان دفع مبلغ معين من المال يختلف باختلاف حجم المخطوطة وأهميتها.

ويمكن للباحث أن يحصل على المخطوطة بإحدى أربعة أشكال:

١- صورة ورقية للمخطوط.

٢- صورة ميكروفيلم.

٣- صورة ميكروفيش.

٤- صورة إلكترونية pdf.

ويختلف الميكروفيلم عن الميكروفيش بأن الأول عبارة عن فيلم واحد طويل ملتف حول بعضه يشتمل على جميع صفحات الكتاب. وأما الثاني فهو عبارة عن قطع مستطيلة أو مربعة، تشتمل كل قطعة على (٢٠) صفحة مصفوفة طولا وعرضا. وفي كلتا الحالتين يطلب من الباحث تكبيرُ المخطوط وتصويرُه على أوراق.

أما النسخة الإلكترونية، فهي الأيسر الآن، وقد صارت تتعامل بها مكتبات المخطوطات، حيث تبيع للباحث القرص المضغوط مباشرة.

والحقيقة أنه ليس من السهل الحصول على مخطوط، فالأمر يتطلب وقتا وجهدا، وربما يتطلب استعمال طرق مختلفة، مما لا مجال لتفصيل القول فيه، إذ يختلف بحسب ما يواجه كل باحث من صعوبات.

دراسة النسخ وتقييمُها:

بعد أن يستفرغ الباحث جهده في الاطلاع على فهارس المخطوطات وفي معرفة أماكن وجود المخطوط الذي اختاره للتحقيق، وبعد أن يبذل كل طاقته في الحصول على نسخه، يمكن أن ينتهي إلى إحدى الحالات التالية:

١- الحصول على نسخة بخط المؤلف.

٢- الحصول على نسخة واحدة فقط منقولة عن نسخة المؤلف.

٣- الحصول على نسخ متعددة قد تكون فيها نسخة المؤلف.

الحالة الأولى: النسخة بخط المؤلف:

إن وجود نسخة المؤلف لا يدل دلالة قاطعة على أن هذه النسخة هي عينها النسخة التي اعتمدها المؤلف، فإن كثيرا من المؤلفين كانوا يكتبون الكتاب أكثر من مرة، وفي كل مرة يزيدون أو ينقصون.

ولذلك فإن ما قد يُظن من أن المخطوطة إذا كانت بخط المؤلف فقد كفي المحقق مؤنة تقويم ما قد يكون بها من تصحيفات، هو ظن غير سليم، إلا إذا أثبت مؤلفها على هوامشها ما يدل على أنه راجعها وصححها وقوم ما بها من عوج أو غلط أو اضطراب. فالمؤلف كثيرا ما يسهو في أثناء الكتابة، وخاصة إذا كان عجلا، فيقع منه غلط في النقط أو في الشكل، أو تسقط منه كلمة أو كلمات، وقد يخطئ في بعض أسماء الأعلام والأماكن.

ومن أجل ذلك ينبغي للمحقق أن يراقب النسخة التي يقف عليها حتى ولو كانت نسخة المؤلف.

وهنا يجب ملاحظة الفرق بين مسوَّدة المؤلف ومبيَّضته، فالمسوَّدة وإن كانت قريبة من الأصل إلا أنها في كثير من الأحيان لم تبلغ غاية الكمال الذي وصل إليه المؤلف في مبيَّضته.

ومن اليسير أن يعرف المحقق مسوَّدة المؤلف بما يشيع فيها من اضطراب الكتابة واختلاط الأسطر، وترك البياض، والإلحاق بحواشي الكتاب، وأثر المحو والتغيير، إلى أمثال ذلك.

ومسوَّدة المؤلف إن ورد نص تاريخي على أنه لم يُخرج غيرها كانت هي الأصل الأول ما لم تعارضها المبيضة، فإنها تقضي عليها بالتأكيد، إذ في مثل هذه الحالة تعتبر المسودة أصلا ثانويا يُستأنس به لتصحيح القراءة فحسب.

الحالة الثانية: النسخة الوحيدة المنقولة عن نسخة المؤلف:

قد تضيع نسخة المؤلف ولا تبقى إلا نسخة وحيدة منقولة عنها.

إن دراسة مثل هذه النسخة تستلزم الدقة والحذر للتثبت من صحة ألفاظها ونصوصها، فمهما كانت دقة الناسخ وأمانته فإنه قد يتعرض للخطأ في النقل من الأصل، إما لجهل من جانبه برسم خط المؤلف أو رسم خط عصره، وإما لادعاء معرفة، فيحاول إصلاح النص على حسب فهمه الضيق فيسيئ إلى النص من حيث أراد أن يصلحه. وربما تسقط ألفاظ أو جمل عند النقل من باب السهو أو النسيان أو انتقال النظر بين المتماثلين في الرسم، وما أكثر ما يحدث ذلك.

وهذه التغييرات التي قد تصيب المخطوط عند نسْخه، والصادرة عن عمد أو عن خطأ في فهم النصوص، قد يصعب كشفُها، وبالتالي يصعب تحقيقها في النسخة الوحيدة، وربما تسقط بعض الفقرات التي لا يمكن التعويض عنها.

ولذلك على المحقق في مثل هذه الحالة ـ أي ضياع نسخة المؤلف مع بقاء نسخة واحدة منقولة عنها ـ أن يدرس هذه النسخة ويقف على كل خصائصها، من ناحية الشكل، والنقط، والرسم، والمصطلحات، والمعلومات التاريخية، ثم يدرس حياة المؤلف ومؤلفاته الأخرى إن وجدت، ويلم بأشهر الكتاب المعاصرين له الذين تناولوا نفس الموضوع الذي كتب فيه، ويطبق هذه المعلومات على النسخة الوحيدة المنقولة عن الأصل المفقود والمجهول مكانه، وهذا يساعد كثيرا على تحري نصها والتثبت من صحة ألفاظها.

الحالة الثالثة: النسخ المتعددة:

في حالة حصول الباحث على عدة نسخ مخطوطة للكتاب الذي يريد تحقيقه، عليه أن يجري دراسة ليحدد أفضلها ويعتبرها أصلا، ويرتب النسخ الفرعية الباقية حسب قدمها للمقابلة على الأصل وبيان فوارقها.

فينظر الباحث في النسخ واحدة واحدة، وينظر في صفحة عنوانها وأولها وآخرها، عله يجد سند قراءة مالك النسخة على أحد العلماء إلى مؤلف الكتاب، أو تملك لأحد العلماء أو

الأعيان أو اسم الناسخ وتاريخ النسخ، وعادة ما يذكر اسم الناسخ وتاريخ النسخ في آخر الكتاب.

وتُصنف النسخ وتُرتب حسب أهميتها، كما يلي:

١- أحسن النسخ التي تُعتمد في التحقيق هي نسخة المؤلف التي كتبها بخطه، وخاصة إذا كانت سالمة من النقص والتلف، وتكون هذه النسخة هي الأم، ويحسن أن تكون كاملة، فيها عنوان الكتاب، واسم المؤلف، وجميع مادة الكتاب، على آخر صورة كتبها المؤلف بنفسه.

٢- بعد نسخة المؤلف، تأتي في المرتبة الثانية النسخة التي قرأها المؤلف، أو أشار بكتابتها أو أملاها أو أجازها.

٣- وتأتي بعد ذلك النسخة التي نُقلت عن نسخة المؤلف أو عورضت بها أو قوبلت عليها.

٤- ثم النسخة التي كتبت في عصر المؤلف وعليها سماعات العلماء، وتليها النسخة التي ليس عليها سماعات العلماء.

٥- النسخة التي بخط عالم تفضُلُ غيرَها وتُقدَّم عليها، وقد كان القدماء يحرصون على اقتناء مثل هذه النسخ ويُنزلونها منزلة عالية.

٦- أما النسخ التي كتبت بعد عصر المؤلف، فترتب حسب قِدَمها، بحيث تفضل المتقدمة على المتأخرة، والتي كتبها عالم أو قرئت على عالم تفضل على التي لم يكتبها عالم أو يقرأها أحد العلماء. وقد توجد نسخة ما أحدث تاريخا من الأولى ولكن كاتبها عالم مدقق يقيم النص وتبرأ نسخته من الخطأ والوهم والتحريف وهي أصح متنا وأكمل مادة، وهنا يجب تقديم النسخة الأحدث.

٧- إذا وُجدت نسخة المؤلف فإن كل النسخ الأخرى تعد أصولا ثانوية، أما إذا لم توجد نسخة المؤلف فإن أوثق النسخ وأصحها تعد هي النسخة الأم، وتليها الأقل منها وثوقا.

هذا كله إذا كانت النسخة أو النسخ مؤرخة. أما إذا كانت غير مؤرخة فيُرجع إلى فحص النسخ نفسها ليُعرف تاريخ كل واحدة منها، وذلك من خلال:

- اختبار الورق.
- اختبار الحبر.
- اختبار الخط.
- محاولة العثور على قرائن أخرى تضمنها الكتاب، كاسم الناسخ، أو عبارة تشير إلى عصر نسخها في أولها أو في آخرها أو في هوامشها، وأمثال ذلك.

٨- في حالة عدم وجود مُرَجِّحات ذات أهمية أو اعتبار لترتيب وتصنيف النسخ، تُعتمد جميع النسخ، ويسلك المحقق مسلك الاختيار، وتتلخص هذه الطريقة بأن يحقق النص بالتلفيق بين النسخ وفق ما يتطلبه السياق شكلا ومضمونا.

٩- قد يحصل المحقق على عدة نسخ للكتاب الواحد، لكنه يُفاجأ باختلاف نصوصها، ويرجع ذلك عادة إلى أحد أمرين:

أ ـ إخراج المؤلف كتابه أكثر من مرة في حياته، حيث يعيد النظر فيه ويعيد كتابته بالزيادة أو النقص أو التنقيح، وفي هذه الحالة على المحقق أن يجتهد في البحث عن الصورة الأخيرة التي كتب عليها المؤلف كتابه ويعتمدها أصلا.

ب ـ اختصار بعض العلماء المتأخرين وتصرفهم في كتاب لأحد الأئمة المتقدمين.

وفي كلتا هاتين الحالتين، على المحقق أن يدرس النسخ جيدا، ولا يتعجل بالحكم عليها قبل دراستها والوقوف على حقيقتها وتاريخ كل منها وكيفية وصولها.

أهمية الإجازة بالإقراء أو السماع في توثيق المخطوطات:

١- الإجازة:

هي إثبات المؤلف واعترافه بنسبة الكتاب إليه وإقراره بأنه روي عنه.

ووجود الإجازة يعني أن النسخة موثقة بعد أن تم الإقراء أو السماع، وأن النسخة مطابقة لنسخة المؤلف معنى ومبنى.

٢- الإقراء أو القراءة:

هي أن يقرأ صاحب النسخة الكتاب على المؤلف أو غيره من الأئمة، ولم يشاركه في القراءة أو السماع أحد.

ومن أمثلة القراءة؛ ما جاء في الصفحة الأولى من مخطوطة كتاب (الإيضاح في علل النحو) لأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) المحفوظة في خزانة شهيد علي باسطنبول برقم (١١) ما نصه:

"قرأ عليَّ الشيخ الفقيه العالم الفاضل المُتقِن المُجوِّد المُقْرِئ الأديبُ زين الدين أبو العباس أحمد ابن الشيخ الفقيه الأجل أبي محمد عبد الله بن عزاز بن كامل الشافعي، أدام الله توفيقه وسلامته، جميع هذا الكتاب المعروف بكتاب (الإيضاح)، تصنيف أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي رحمه الله، قراءة ضبط وبحث، وهو أهلٌ لإقرائه حقيقٌ بذلك. وكتب عبد العزيز بن سحنون بن علي الغماري في السادس عشر من ذي القعدة سنة عشرين وستمائة. والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما".

٣- السماع:

هو رواية الكتاب عن مؤلفه أو بالسند المتصل إليه أو أن تكون القراءة للكتاب على المؤلف، أو على عالم، بمحضر آخرين يستمعون للقراءة.

وأنواع السماع ثلاثة:

أ ـ إقرار مصنف ما بخطه أن طالبا سمع عليه كتابه.

ب ـ إقرار طالب بسماع كتاب على مصنفه.

ج ـ إخبار بالسماع على شيخ غير المصنف.

من أمثلة هذه السماعات:

ما جاء في خاتمة مخطوطة (تهذيب الكمال في أسماء الرجال) للمَزّي، ما نصه: "سمع هذا الجزء بقراءة الإمام جمال الدين أبي محمد رافع بن أبي محمد بن محمد بن شافع

السَّلاَّمي: ابنه محمد، وعلاء الدين طيبرس بن عبد الله الفاروخي، وأولادي: محمد وزينب، وابن أخيهما عمر بن عبد الرحمن، وأخته خديجة، وأمهما فاطمة بنت محمد بن عبد الخالق البياني، وبنت خالهم آسيا بنت محمد بن إبراهيم بن صديق السُّلَمي، وأخوهما أحمد حاضرا في الثالثة. وصح ذلك في يوم الجمعة السابع عشر من جمادى الأولى سنة أربع عشرة وسبعمائة. وكتب مصنفه يوسف ابن الزكي عبد الرحمن بن يوسف المزي".

والإجازات بالقراءة والسماع مظهر من مظاهر التوثيق العلمي للكتب، والذي بلغ الغاية في التدقيق والإتقان، فهي بمثابة شهادة خاصة يصدرها المؤلف لمن سمع منه الكتاب المعين وقرأه عليه.

وقد بلغت الأمانة العلمية في إصدار هذه الإجازات أو الشهادات، مبلغا لا مثيل له في التحري، والضبط والتحقيق، فيُذكَر في السماع اسمُ المؤلف الذي سمع الكتاب، وإذا كان الشيخ الذي سمع ليس هو مؤلف الكتاب ذكر معه السند الذي يتصل به ذلك الشيخ إلى المؤلف حتى تتم حلقات سماع العلم ونقله من صاحب النسخة إلى مؤلف الكتاب، ويُنص فيه على اسم القارئ إن كان السماع عرضا على الشيخ ولم يكن الشيخ هو القارئ، وأحيانا ينصون على أسماء جميع الحاضرين ويبينون أعمارهم، وينصون على مكان القراءة بذكر اسم البلد أو المدرسة أو البيت أو المسجد أو الرباط أو غير ذلك من الأماكن التي سُمع فيها الكتاب، ويحددون كذلك في السماع تاريخ بدء قراءة الكتاب وتاريخ الانتهاء منه، وصاحب النسخة التي كان يقرأ منها القارئ إن كانت نسخة الشيخ أو نسخة غيره، بل ينصون حتى على الأبواب التي تم سماعها والأبواب التي فات سماعُها من غاب من السامعين، وكذلك يثبتون اسم كاتب السماع ويسمى كاتب الطبقة الذي لابد أن يكون عدلا مأمونا ثقة فيما يسجل من وقائع، ويُختم السماع بإقرار المسمع بصحة ما ذكر معززا بعبارة (صح) أو (ثبت).

وقد ظهرت الإجازات بالسماع والإقراء في القرن الرابع الهجري عندما ضعف دور الرواية الشفهية بظهور التأليف، حيث صنفت الكتب ووثقت نسبتها إلى أصحابها وتصدى العلماء لإقرائها في المدارس والمساجد، وطلب الناس سماعها من مؤلفيها أو ممن سمعها منهم، وهنا حلت المؤلفات التي تحمل الإجازات محل الرواية الشفهية. فمن وقف على كتاب موثوق النسبة إلى مؤلفه يحمل إجازته بخطه، صار كأنما رواه كله عن مؤلفه مشافهة.

وتُكتب الإجازات بالقراءة والسماع في أوائل الكتب، أو في أواخرها، وكذلك في وسط الكتاب إذا كان الكتاب مقسما إلى أجزاء، فيكتب السماع عند بداية كل جزء، ويتكرر بتكرر الأجزاء.

مثال ذلك: ما جاء في مواضع متعددة من مخطوطة كتاب (ناسخ الحديث ومنسوخه) لأبي حفص عمر بن شاهين (ت ٣٨٥ هـ) المحفوظة في المكتبة السليمانية باسطنبول رقم (٥/١٢٠)، حيث تحمل هذه النسخة في مواضع متعددة منها السماع الآتي:

"قرأتُ جميع (ناسخ الحديث ومنسوخه) هذا، تأليف أبي حفص ابن شاهين، على الشيخ الإمام الحافظ أبي محمد المبارك بن علي بن الحسين بن الطباخ رضي الله عنه، من

أصل سماعه بالحرم الشريف، بروايته عن الشيخ أبي الحسين علي بن أحمد بن عبد الله بن بكار الوقايابي، سماعا منه، في جمادى الآخرة من سنة إحدى وعشرين وخمس مائة، بمسجده في الجانب الشرقي من بغداد، عند مشرعة الصباغين، بروايته عن أبي منصور الحَنَّاط، عن أبي بكر الأخضر، عن ابن شاهين. وصح إسماع جميعه في شهور سنة خمس وسبعين وخمس مائة، وفيها مات رحمه الله. وكتب عبد الله بن إبراهيم بن يوسف الأنصاري المصري حامِدا ومسلِّما".

هذه الإجازات ينبغي للمحق أن يعتني بها ويثبتها ولا يهملها، لأنها ذات قيمة توثيقية وتاريخية كبيرة، فهي شهادة بصحة الكتاب منقولة بالسند المتصل، وهي التي تكشف لنا عن قيمة المخطوط ومدى اهتمام الناس به في عصره وبعد عصره، بل ومدى الثقة به وبمؤلفه. كما أنها تساعد في تحديد تاريخ المخطوط في حالة عدم وجوده.

ثم إنها مصدر من مصادر ذكر طبقات العلماء ومعرفة الأقران والمتعاصرين بما يذكر فيها من أسماء الطلبة والشيوخ، وتدل على ثقافات العلماء الماضين وما قرأوه أو سمعوه من كتب.

وكذلك هي وسيلة من وسائل معرفة مراكز النشاط العلمي التي كانت قائمة في البلاد الإسلامية، وأسماء الزوايا ودور العلم، وحركة ارتحال الأفراد في سبيل طلب العلم من بلد إلى بلد.

نَسْخ المخطوط ومقابلة النُّسَخ

نَسْخ المخطوط:

بعد اختيار المخطوط موضوع التحقيق، والحصول على نُسخه، ودراسة هذه النسخ وتقييمها، وتحديد النسخة التي تصلح أن تكون أصلا يعتمد عليها في نسخ نص الكتاب، وجعل النسخ الباقية فرعا للمقابلة، ودراسة صحة نسبة الكتاب لمؤلفه، وتوثيق عنوانه، واسم مؤلفه، ينتقل الباحث إلى المرحلة الموالية وهي نَسْخ المخطوط.

حيث يقوم المحقق بكتابة نص الكتاب من جديد، ملتزما الأمانة الكاملة، مراعيا الأمور التالية:

١- اعتماد قواعد الرسم الإملائي المعاصر، إذ أن نصوص القدماء عادة ما تكون ألفاظها غير منقوطة ولا شكل فيها من همز أو ضم أو فتح أو كسر أو تشديد أو جزم، ولا يمكن كتابتها اليوم بتلك الصورة. ولذلك ينبغي مراعاة ما يلي:

أ ـ رسم همزة الابتداء دائما إذا كانت حركتها تبدل المعنى، فمثلا أعلام (فوق الألف)، وإعلام (تحت الألف).

ب ـ رسم الهمزة في أواخر الكلمات، مثل: دعاء، سماء، وقد كانوا يكتفون بكتابتها بدونها، مثل: سما، دعا.

ج ـ كتابة الألف الفارقة التي تختص بواو الجماعة في أواخر الأفعال، مثل: استغفروا، اعتبروا، لم ينظروا. وعدم كتابتها في أواخر الأسماء مثل: مقيمو الصلاة. وقد كان القدماء يفعلون عكس ذلك.

د ـ كتابة تاء التأنيث في آخر الأسماء مربوطة، مثل نعمة ورحمة، فقد كانوا يكتبونها مفتوحة: نعمت ورحمت.

هـ ـ منعا للالتباس بين الألف المقصورة والياء، تثبت النقطتان تحت الياء فيما قد تلتبس قراءته.

و ـ وضع التشديد دائما.

ز ـ إثبات أسماء الأعلام المحذوفة ألفها، مثلا: سليمان بدلا من سليمن، حارث بدلا من حرث، خالد بدلا من خلد، معاوية بدلا من معوية، مالك بدلا من ملك. ويستثنى من هذا الأسماء التي وردت في آيات القرآن حيث تبقى على رسمها القديم، مثل: اسحق، ابراهيم، اسمعيل.

ح ـ فصل الأعداد، فتُكتب سبع مئة بدلا من سبعمئة، وثلاث مئة بدلا من ثلثمئة أو ثلاثماية.

٢- تمييز العناوين بخط واضح، فيبدأ كل باب بصفحة جديدة، ويجعل عناوين الفصول في أواسط الصفحات، ويفرد العناوين الفرعية في الجانب الأيمن من الصفحات.

٣- تنظيم النص في فقرات تتفاوت كبرا وصغرا بحسب الأفكار الرئيسة والفرعية، ويرقم الأفكار المتتابعة.

٤- أن يضبط بالشكل غريب الألفاظ اللغوية، وأسماء الأعلام المشكلة، وكذا أسماء المواضع، وعناوين الكتب، وذلك بالرجوع إلى المصادر المختصة.
٥- استخدام علامات الترقيم المعاصرة من نقطة وفاصلة وعلامة استفهام وعلامة تعجب ونقطتا القول ونقاط النقص. وكذلك استخدام الأقواس المميزة لأنواع النصوص.
٦- أن يباعد بين الأسطر في الكتابة، ليتسنى له أثناء عمله التحقيقي كتابة ما يريد كتابته في السطر الفارغ من زيادات وتصويبات وعلامات وغيرها.
٧- إذا وصل أثناء النسخ إلى كلمة أو عبارة غير مفهومة بسبب سوء الخط، أو المحو، أو الطمس بفعل الأرضة أو الرطوبة، يرسم الكلمات بقلم الرصاص رسما كما هي، وإن عجز يترك فراغا بقدرها ليعود إليها أثناء المقابلة مع النسخ الأخرى فيستوضحها ويسودها بالمداد (الحبر).
٨- أن يترك هامشا على يمين الصفحة ويسارها.
٩- أن يترك فراغا في ثلث الصفحة من أسفلها للمقابلة والتعليق والهوامش.
١٠- أن يكتب على وجه الورقة دون ظهرها.

مقابلة النسخ:

بعد نَسْخ المخطوط من النسخة الأصل، على المحقق أن يقابل ما نسخه على النُّسَخ الفرعية إذا كان للمخطوط أكثر من نسخة.
والمقابلة تكون على النحو التالي:
١- اعتماد النسخة الأصل هي النص الأساسي للمخطوط.
٢- الرمز للنسخة الأصل بـ (أ) أو (أصل)، أو بأي رمز آخر يشير إليها. ثم الرمز لبقية النسخ بما يشير إليها أيضا وفق التسمية التي يختارها لها المحقق، كنسبة النسخة إلى ناسخها أو إلى المدينة الموجودة فيها أو إلى المكتبة المحفوظة فيها، وما شاكل ذلك.
فمثلا، قد يكون للكتاب المخطوط أربع نسخ في المكتبات التالية: الحرم المكي الشريف، الأزهر، الظاهرية، برلين. فإذا اعتمد المحقق نسخة الحرم المكي مثلا كأصل، فإنه يرمز للبواقي كالتالي: الأزهر (ز)، الظاهرية (ظ)، برلين (ب).
فيتم التهميش للفروق الموجودة في النسخ الثانوية برموزها.
وطريقة المقابلة؛ أن يختار أجود النسخ أولا فتقابل مع النسخة الأم التي اعتمدت في النسخ وتثبت الاختلافات في الحواشي، ثم يفعل ذلك ببقية النسخ أولاها فأولاها.
وهذه المقابلة هي التي ستمكن المحقق من ضبط الألفاظ والأعلام التي أشكلت عليه عند النسخ، فيعيد كتابتها بقلم الحبر ويشير في الحاشية إلى أنه ضبطها من النسخة الفلانية إذا كان ما أشكل عليه بسبب اختلال في الأصل وليس بسبب قصوره في قراءتها. وكذلك ستمكنه المقابلة من ملء الفراغات التي تركها عند النسخ بسبب انطماس بعض الكلمات أو الأسطر بفعل الرطوبة أو سقوط حبر عليها أو غير ذلك من العوامل.
وينبغي في هذه الحالة أن يعين النسخة التي ملأ منها الفراغات.

وكذلك فإن المقابلة قد تكشف له وقوع اختلال في النسخة الأم، إما بتحريف أو تصحيف أو سقط أو تداخل في العبارات أو تقديم وتأخير أو قلب لأسماء الرواة بتقديم اسم الأب على اسم الابن، أو اضطراب في ترتيب النسخة بتقديم فصل على آخر أو باب على آخر أو نتيجة على مقدمة، وهذا معظمه يرجع إلى جهل النساخ أو سرعتهم في الكتابة أو رداءة خطهم. فيثبت المحقق الصواب في المتن ويشير في الحاشية إلى ما في الأصل وما اعتمده في التصحيح من النسخ.

أما إذا كانت النسخة الأم بخط المؤلف فلا يصحح المحقق ما يحسبه خطأ إلا في الحاشية، ليبقى نص المؤلف يمثل مستواه العلمي والأدبي.

مقابلة النسخة الفريدة:

وعندما لا تتوفر للمحقق إلا نسخة واحدة بعد استنفاد الطاقة في التفتيش عن نسخ الكتاب، فإنه يعتمدها في النسخ ويقابلها مع النصوص المقتبسة عنها في المؤلفات اللاحقة، فبعض الكتب صارت أصولا وأمهات للمؤلفات اللاحقة في نفس فنها فاقتبست منها.

وكذلك إذا كانت المخطوطة تنقل عن أصول أقدم وصلت إلينا، فإن هذه النصوص التي اقتبستها تقابل بما في الأصول الأقدم.

وكذلك فإن بعض المصنفات التي في فن واحد –كالحديث أو التراجم- تشترك في كثير من الروايات وتلتقي في الأسانيد بتمام أو نقصان أو زيادة، فيمكن اعتماد ذلك في المقابلة.

وكما يحدث عند مقابلة النسخ، فإن مقابلة النسخة الفريدة بالنصوص من الكتب الأخرى تُثَبَّت اختلافاتها في حواشي البحث مع الإشارة إلى المصدر الذي قوبلت به الرواية بذكر اسم مؤلفه وعنوانه ورقم الجزء والصفحة.

ومن الجدير بالانتباه أن بعض المخطوطات الفريدة قرأها علماء متضلعون بالفن، وقابلوها على نسخة أخرى أو أكثر كانت موجودة في عصرهم، فهذه المعارضة التي تثبت فيها الاختلافات بمثابة نسخة أخرى، فيشار إلى الاختلافات المذكورة بالحاشية.

استعانة المحقق بغيره في المقابلة:

من البديهي ألا تتم المقابلة إلا بين اثنين؛ المحقق ومساعد له، وينصح هنا أن يمسك المحقق المخطوط المنسوخ، ويمسك مساعده ما نسخه، لأن الكاتب عادة ما يقرأ ما كتبه بعقله، ولذلك لا يكاد يتفطن إلا إلى القليل من الأخطاء التي يقع فيها، ومهما دقق وحقق فإنه يغفل عن أخطاء كثيرة يقع فيها أثناء الكتاب.

وكذلك يفعل مع سائر النسخ التي يقابلها بعد ذلك على ما نسخه.

الفروق الجديرة بالإثبات:

كان المستشرقون ومن سار على نهجهم من المحققين العرب يثقلون حواشي الفروق بين النسخ بتدوين كل فرق جاء في رسم الكلمة، مهما كان قليل الأهمية ومهما ظهر أنه سهو من الناسخ أو جهل منه، كان نجد في نسخة (رمى) وفي أخرى (رما)، أو نجد في نسخة (هذا) ونجد في أخرى (هدا)، أو تكون العبارة في الأصل (وإبدال الناقص الرديء بالكامل الجيد) وتوجد في نسخة أخرى: (وإبدال الناقض الرذيء بالكمال الجيد) وأمثال ذلك.

إثبات مثل هذه الفروق هو تكثير للحواشي وتسويد لها لا طائل من ورائه، ولذلك لم يعد المحققون يثبتون من الفروق بين النسخ إلا ما له قيمة في قراءة النص، بحيث يترتب على اختلاف رسم الكلمة اختلاف في المعنى يحتمل أن يكون مرادا في السياق. هذا هو الفرق الذي يحفلون به وينبهون عليه، أما الفرق الذي يعلم بداهة أنه غلط أو لفظ مرادف من عمل الناسخ، لجهله أو سهوه، فلا يثبتونه.

ولكن على المحقق إذا وجد ذلك فاشيا في بعض النسخ أن يشير في المقدمة إلى أن تلك النسخة يكثر فيها التشويه والتحريف، ويكتفي بذلك، فلا يتتبع تحريفاتها فيثقل بها حواشي الكتاب.

حدود عمل المحقق مع النص

هناك رأيان متضاربان حول الطريقة التي ينبغي اتباعها عند نشر مخطوط ما:
الأول: يرى الاقتصار على إخراج النص مصححا مجردا من كل تعليق.
والثاني: يرى أن الواجب يقتضي توضيح النص بالهوامش والتعليقات وإثبات الاختلافات بين النسخ والتعريف بالأعلام وشرح ما يحتاج إلى شرح وتوضيح.
وأقام الفريق الأول رأيه على أن الغاية من التحقيق هي إخراج (النص الصحيح)، فلا حاجة بعد ذلك إلى إثقاله بالهوامش والتعليقات.
وارتأى الفريق الثاني أن طبع النص مجردا هو تحريف لطبيعة البحث العلمي واستقامته، باعتبار أن الأصل في إخراج النص أن ينظر المحقق فيه وفيما حوله، وأن يكشف إثاراته وأن يبين عن إشاراته، وأن يدل على مصادره.
والحق أنه كما أن ضبط النص وتحقيقه وإخراجه أقرب ما يكون إلى الصورة التي أرادها المؤلف ضروري، فإن التعليق عليه ضروري كذلك، لأن الغاية من التعليق يجب أن تتجه نحو خدمة ضبط النص وتوضيحه ودفع كل إيهام عنه ورفع كل غموض وإبهام فيه.
ولذلك فإن عمل المحقق مع الكتاب الذي يحققه، يتمثل فيما يلي:

١- كتابة النص وضبطه بالطريقة الحديثة:
وقد أشرنا إلى ذلك عند الحديث عن نسخ المخطوط، فيجب مراعاة قواعد الرسم الإملائي المعاصر، والضبط بالحركات للكلمات الملتبسة بغيرها، والعناية بوضع علامات الترقيم، وتنظيم النص في فقرات، وغير ذلك مما لم يكن يعتني به علماؤنا القدامى، ولا يستغني عنه القارئ المعاصر.

٢- وضع العناوين:
إذا كان المخطوط خاليا من العناوين، أو أن المؤلف يكتفي بكلمة (فصل) دون أن يفصح عن المراد منه، أو أن يكون الكتاب خاليا أصلا من الأبواب والفصول، فلا مانع للمحقق من أن يقسم المتن إلى موضوعات يفصل بينها بعناوين على أن يضع كل واحد من هذه العناوين بين معكوفتين [ ] إعلاما بأن هذه زيادة منه، ولم تكن موجودة في أصل الكتاب.

٢- شرح الألفاظ الغريبة والمصطلحات المستعملة في الكتاب:
ينبغي شرح الكلمات الغريبة بإيجاز، وتتفاوت الكلمات الغريبة من قارئ إلى قارئ، لذلك فإن المطلوب من المحقق شرح الكلمات بحسب مستوى قارئ الكتاب، وليقتصر على المعنى الذي يناسب السياق دون الإسراف في الشرح.

وينبغي الاعتماد في شرح الغريب على المعجمات المعروفة، كـ(لسان العرب) لابن منظور، (تاج العروس) للزبيدي، (الصحاح) للجوهري، (القاموس المحيط) للفيروزابادي.

كما يمكن الرجوع إلى القواميس الحديثة الموثوق بها والتي أشرفت على إعدادها وإصدارها هيئات علمية معتد بها، مثل (المعجم الوجيز) و(المعجم الوسيط) و(المعجم الكبير) التي يشرف على إصدارها مجمع اللغة العربية في القاهرة.

وينبغي أيضا شرح المصطلحات التي لها معانٍ خاصة غيرِ معانيها اللغوية، مع العناية بتلك المعاني التي كانت معروفة لها في زمن تأليف الكتاب، وكذا دلالاتها في إطار العلم الذي ألف فيه الكتاب، إذ من المعلوم أن دلالات الألفاظ تختلف من عصر لآخر وتتباين بين علم وآخر أيضا.

ويرجع المحقق في ذلك إلى الكتب العامة المؤلفة في هذا الباب، ومنها (التعريفات) للجرجاني (٧٤٠-٨١٦ هـ)، و(التوقيف على مهمات التعاريف) لزين الدين المناوي (ت ١٠٣١ هـ)، و(الكليات) لأبي البقاء الحسيني الكفوي (ت ١٠٩٤ هـ، و(كشاف اصلاحات الفنون) لمحمد علي الفاروقي التهانوي، وكذلك كتب المصلحات الخاصة بالعلم الذي هو موضوع الكتاب المحقق، ككتب مصلحات الفقهاء، وكتب مصلحات الأصوليين، وكتب مصلحات المحدثين، وغيرها.

٣- ضبط الآيات القرآنية وتخريجها:

قد يرد في المخطوط آية أو آيات يشتبه المحقق أن في رسمها مخالفة، أو ما قد يبدو أنه غلط، والواجب على المحقق إزاء هذا الأمر أن يتأكد من صحة الآية بالرجوع إلى كتب القراءات، فقد تكون قراءة متواترة أو شاذة، وفي الأحوال جميعها يجب الإشارة إلى القراءة التي أثبتها المحقق نقلا عن المخطوط.

وأما إذا كانت الآية لا تحتمل وجها من وجوه القراءات أو كان فيها غلط، فيجب عليه إصلاحها وإثبات القراءة الصحيحة المتواترة.

وإن معرفة المحقق لموطن المؤلف وعصره، مما يعينه على إثبات القراءة التي يريدها المؤلف، وقد أخطأ كثير من أهل العلم حينما حققوا كتبا ألفت في القرن السابع أو الثامن في الشام مثلا، وضبطوا الآيات على قراءة حفص عن عاصم، مع أن القراءة التي كانت شائعة هناك قبل القرن العاشر هي قراءة ابن عامر.

ولابد من العناية بضبط الآيات بالشكل ووضع اسم السورة ورقمها ورقم الآية بين معقوفتين داخل النص، مثل: [البقرة: ٩٧/٢]، ومن المحققين والمؤلفين من يضعون ذلك في الهامش، والأول أفضل حتى لا تكثر الإحالات إلى الهوامش وتثقل بها حواشي الصفحات.

٤- ضبط الأحاديث النبوية وتخريجها:

يجب إثبات الأحاديث الواردة في الأصل الخطي كما وردت، ويُشار إلى الخطأ المحتمل فيها بالهامش، كي لا يفتح هذا الباب فيأتي منه التحريف بإنكار الصواب وتخطئة

الصحيح من الحديث. ذلك أن مصادر الحديث كثيرة ومتعددة، وما يزال كثير منها مخطوطا، لذلك فإن من التعسف رد رواية المؤلف، وإن كان هناك اختلاف عما هو مثبت في كتب الحديث المتداولة لا بأس بذكر ذلك في الهامش.

وفيما يتعلق بتخريج الأحاديث، فالأولى بالباحث ألا يسرف في ذكر مصادر التخريج، وإنما يكتفي بالصحيحين، فإن لم يكن فبالكتب الستة ومسند الإمام أحمد وموطأ الإمام مالك لتقدمهما.

ويبدأ بترتيب المصادر حسب أهميتها من حيث الصحة والترتيب التاريخي لوفاة مؤلفيها، ويتم العزو إلى رقم الحديث إن كان موجودا، وأن يشفع بذكر الكتاب الباب وراويه من الصحابة، ونقل حكم الحفاظ عليه من صحة أو تحسين أو ضعف أو وضع.

وينبغي عند كتابة الحديث ضبطه بالشكل على حسب الرواية التي اعتمدها المؤلف.

٥- تخريج الشعر:

إذا ورد في الكتاب المحقق شعر، فيجب على المحقق أن يخرج الأشعار ويعزوها إلى مصادرها المعتمدة، فإذا كان الشعر لواحد من الشعراء الذين وصلت إلينا دواوينهم اكتفى بالعزو إلى ديوانه، ولا ضرورة إلى الاستكثار من المصادر في مثل هذه الحالة.. أما إن كان الشعر لواحد من الشعراء الذين لم تصلنا دواوينهم فيتم العزو إلى المصادر الأصلية التي أوردت هذه الأشعار، حسب ترتيبها التاريخي الأقدم فالأقدم.

وإذا نسب المؤلف الشعر إلى غير قائله خطأ، نبه المحقق على ذلك وبين الصواب.

وعلى المحقق أن يحاول الوصول إلى قائل الشعر إذا لم يذكره المؤلف في الكتاب، ويعتمد في ذلك على المجاميع الشعرية التي جمعت للشعراء، مثل: (المفضليات) للمفضل الضبي (ت ١٦٨ هـ)، و(الأصمعيات) للأصمعي (ت ٢١٦ هـ)، و(الحماسة) لأبي تمام (ت ٢٣١ هـ)، و(الحماسة) للبحتري (ت ٢٨٤ هـ)، و(معجم شواهد العربية) لعبد السلام هارون، وغيرها.

٦- تخريج الأمثال:

إذا وردت أمثال في المخطوط، فينبغي تخريجها من مظانها، مثل (الفاخر) لأبي طالب المفضل بن سلمة (ت ٢٩٠ هـ)، و(جمهرة الأمثال) لأبي هلال العسكري (ت ٣٩٥ هـ)، و(فصل المقال) لأبي عبيد البكري (ت ٤٨٧ هـ)، و(مجمع الأمثال) للميداني (ت ٥١٨ هـ)، و(المستقصى) للزمخشري (ت ٥٣٨ هـ). وهناك كتاب حديث ذكر فيه جامعه مصادر كل مثل من الأمثال العربية الشائعة، وأتاح لكل من يعرف لفظة واحدة منه أن يصل إليه، وهذا الكتاب هو (معجم الأمثال العربية) للأستاذ رياض عبد الحميد مراد.

ولا بأس بذكر اسم قائل المثل ومناسبته باختصار في الحاشية، فإنه مما يوضح النص ويشرح غامضه في بعض الأحيان.

٧- التعريف بالأعلام المغمورين:

يكتفي المحقق بالترجمة للأعلام المغمورين والأئمة غير المشهورين، تراجم موجزة لا تشغل بال القارئ ولا تلفته عما هو بصدده من استيعاب النص، ولا يُقَصِّر فيها إلى حدِّ الإجحاف وعدم الكفاية. أما الترجمة للأعلام المشهورين فلا فائدة منها ولن تكون إلا استكثارا من الكلام وزيادة في عدد الأوراق وتضخيما للحواشي، كالتعريف بأبي بكر وعمر وعثمان وعلي، والتعريف بخالد بن الوليد وسعد بن أبي وقاص وأبي عبيدة عامر بن الجراح وعمرو بن العاص وبلال بن رباح وسلمان الفارسي، والتعريف بأبي حنيفة ومالك والشافعي، وغيرهم من مشاهير تاريخنا الإسلامي.

والترجمة عادة تكون بذكر كنية المترجَم له ولقبه واسمه واسم أبيه، ونسبه، وشهرته، والفنون التي عرف بها، وذكر مكانته العلمية، وتاريخ وفاته.

ولابد من الرجوع في إعداد التراجم إلى المصادر الأصلية الأقرب زمانا إلى حياة المترجَم له، وكذا الأقرب إلى العلم الذي نبغ فيه، فهناك كتب لطبقات المفسرين، وكتب لطبقات الفقهاء والأصوليين، وكتب لطبقات المحدثين، وكتب لطبقات الأطباء، وكتب لبقات النحويين واللغويين. كما أن هناك كتبا للتراجم العامة، ككتاب (سير أعلام النبلاء) للذهبي، والكتب التي تناولت ترام أعلام قرن معين أو بلد معين، وغير ذلك.

٨- التعريف بالأماكن والوقائع:

ينبغي التعريف بالأماكن غير المشهورة، مع بذل الوسع في تبيان المكان ونسبته إلى بلده الحالية، وذكر الأبعاد كما وصفها الجغرافيون بالمقاييس المترية لا بالمقاييس القديمة.

أما التعريف بالأماكن التي لا يجهلها أحد، فهو من الحشو الذي لا طائل من ورائه، كالتعريف مثلا بمكة المكرمة أو المدينة المنورة أو القدس أو تلمسان أو فاس أو قرطبة أو دمشق أو القاهرة أو الإسكندرية أو غيرها من المدن الشهيرة.

ولم يعد يكفي في هذا المجال الرجوع إلى (معجم البلدان) لياقوت الحموي، فمعلوماته قديمة جدا، وقد ظهرت في عصرنا الأطالس، وكتب التعريف بالبلدان والمدن والأماكن والمواقع التاريخية والسياحية وغيرها، وهي كلها مما يجب الرجوع إليه والاستفادة منه.

وكذلك من الواجب التعريف بالأيام والوقائع غير المشهورة، كيوم حليمة مثلا أو يوم بُعاث أو غيرها، أما التعريف بما هو مشهور منها فلا طائل من ورائه، كالتعريف بيوم بدر أو يوم الأحزاب أو يوم السقيفة أو يوم الجمل ونحو ذلك.

والمصدر في معرفة هذه الوقائع إنما هو كتب التاريخ التي عنيت بالأحداث التاريخية والوقائع الماضية.

٩- توثيق النصوص المقتبسة من مصادرها:

قد ينقل المؤلف نصوصا عن كتب مخطوطة أو مطبوعة، فإن كانت مطبوعة وجب الرجوع إليها ومقابلتها مع نص المؤلف للتوثق من سلامة النص.

وإن كان المصدر المنقول عنه مخطوطا، فإن أمكن المحقق الرجوع إليه رجع وقابل عليه، وإن لم يستطع الوصول إليه فليبذل وسعه في العودة إلى المراجع الثانوية التي تعينه على الضبط قدر الإمكان، لكن لا يجوز اللجوء إلى مصدر ثانوي لتخريج النصوص أو اقتباسها مع وجود الأصول.

والحق أن الرجوع إلى مصادر المؤلف أمر ضروري، لأنه يضيف اطمئنانا إلى صحة النص المحقق، ومزيدا من الوثوق بسلامته، على أن يكتفي المحقق بالإحالة إلى هذه المصادر في الحاشية، دون حشد النصوص وتكثير الحواشي.

وإذا كانت عبارة المخطوط مخالفة في بعض ألفاظها لما ورد في المصدر الذي اقتبس منه المؤلف، فلا يغير المحقق لفظ المؤلف ويصلحها بعبارة المصدر المقتبس منه، بل يبقي عبارة المؤلف على حالها، لأن مهمة المحقق الإبقاء على تعبيرات المؤلف وتحقيق ألفاظه، لا أن يستبدل بالعبارة الغامضة ما يراه أنسب وأحسن.

غاية ما هنالك؛ انه إذا ورد في عبارة المؤلف لفظ غامض، لا يستقيم له معنى، وهو واضح في أحد مصادر المؤلف، فدور المحقق أن يعلق عنده قائلا: (هكذا جاء، والصواب: كذا وكذا كما جاء في المصدر الفلاني).

١٠- نقدُ النص وفحصُه وتكميلُه:

بعد أن ينتهي المحقق من كل ما سبق، يعيد قراءة النص قراءة واعية ليستوعبه، ويقف منه موقف الناقد الفاحص، فالكمال لله تعالى وحده، والعصمة لرسله الكرام عليهم الصلاة والسلام.

وفي هذه القراءة الواعية يتتبع الكتاب في مضمونه وأسلوبه، فما بدا له فيه خلاف الحق بينه بالحجة، وما تأكد أن واضع الكتاب قد أخطأ فيه يذكره، وما كان محتملا فهو بالخيار إن شاء بينه وإن شاء تركه، وليذكر أن المسألة خلافية.

وهنا ينبغي للمحقق أن يفيد من ملاحظات المؤلفين الذين جاؤوا بعد مؤلف الكتاب وألفوا في موضوعه واستدركوا عليه أو صححوا له أو نبهوا إلى بعض ما في الكتاب من نقص أو خطأ أو وهم، فإثبات مثل هذه الملاحظات –بعد تدقيقها ودراستها والتأكد من قيمتها- مما يفيد في خدمة الكتاب المحقَّق وحسن إخراجه.

وإن لاحظ المحقق أن المؤلف قد قصَّر في بعض المسائل ولم يوفها حقها، فليكملها هو، وليضفها في تعليقاته وإفاداته، وإن كانت الفكرة التي يعرضها المصنف غامضة وضَّحها وجلاها بعبارات مركزة.

على أن يكون ذلك كله في الهامش، لا في متن الكتاب.

وهنا ينبغي التأكيد على أن التعليقات والتصويبات والإضافات، يجب أن تكون مكملة للنص موضحة لما فيه متممة لفوائده، وليست استطرادات بعيدة وتكثُّرات غير سديدة الغرض منها إطالة الحواشي والتظاهر بالمعرفة.

لكن لا يجوز للمحقق بأي حال أن يغير كلمة من الأصل ويستبدلها بما يراه هو مناسبا، لأنه قد يخطئ في ظنه وتقديره واجتهاده، بل عليه المحافظة على الأصل، وهو ما تقتضيه الأمانة العلمية، وله أن يعلق في الهامش بما يرى.

أخيرا؛ فإن التعليق على النص أمانة ومسؤولية تاريخية وعلمية وأدبية، لذا يجب على المحقق أن يكون في غاية الالتزام عند التعليق، يحسب لكل كلمة وجملة حسابها وقيمتها العلمية، فلا يجعل من الحواشي مكانا لإظهار معرفته في غير موضوع النص وتصحيحه وفائدته، ويجتهد دائما أن تكون تعليقاته في جميع ما يصحح أو يوضح أو يستدرك أو ينقد، جامعة نافعة مختصَرة غاية الاختصار، مُجزية دالة في الوقت نفسه.

مكملات التحقيق

يقتضي الإخراج النهائي للكتاب المحقَّق؛ تكميله ببعض العناصر المهمة التي من شأنها أن تجعل النفع به تاما، وهذه العناصر تتلخص في أمرين اثنين: أولهما؛ صنع فهارس مختلفة تيسر الوصول إلى ما تضمنه من نصوص وموضوعات ومادة علمية. وثانيهما؛ كتابة مقدمة تتضمن دراسة مفصلة حول المؤلف والكتاب.

وفيما يلي نتحدث بالتفصيل عن هذين الأمرين:

أولا: فهارس الكتاب:

بعد أن ينتهي المحقِّق من ضبط نص الكتاب المحقَّق والتعليق عليه، وبعد أن يطبعه بصورة كاملة وينتهي من مراجعته نهائيا، يقوم بصنع فهارس شاملة، تكون بمثابة مفاتيح تتيح لكل من يطالع هذا الكتاب أن يصل عن طريقها إلى بغيته منه بأقصى سرعة ممكنة وبأيسر سبيل. وهذه الفهارس توضع عادة في ذيل الكتاب.

وتتنوع الفهارس حسب طبيعة كل علم وما يعالجه من مسائل، لكن -في الجملة- هناك مجموعة من الفهارس لا يُستغنى عنها في أي كتاب من الكتب المحققة مهما كان العلم الذي ينتمي إليه، وهي:

١- فهرس الآيات القرآنية:

وهو يُرتب بحسب تتابع السور في المصحف الشريف، وترتب الآيات داخل كل سورة بحسب تتابع ورودها فيها، على أن تُذكر كل المواضع التي يرد فيها ذكر الآية في الكتاب المحقق. ومن الخطأ الشديد ما نجده في بعض الكتب المحققة من ترتيب الآيات القرآنية بحسب ورودها في النص المحقق، أو ترتيبها أبجديا بالنظر إلى أول كل آية.

٢- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة وآثار الصحابة:

تُرتَّب الأحاديث النبوية أبجديا بحسب أوائل أطرافها. وكذلك الحال بالنسبة لآثار الصحابة. لكن بالنسبة للآثار يمكن ترتيبها بحسب أصحابها، على أن ترتب آثار كل صحابي أبجديا بعد ذلك. ويجب كذلك أن تفهرس كل المواضع التي يرد فيها ذكر الحديث أو الأثر.

٣- فهرس قوافي الشعر:

ترتب قوافي الشعر ترتيبا هجائيا على حروف الرَّوِيّ، ثم في داخل كل حرف يكون الترتيب بالروي الساكن فالمفتوح فالمضموم فالمكسور. ومن المساوئ التي نراها في فهارس بعض الكتب المحققة أن تذكر الأبيات كاملة بترتيب ورودها في النص، فإن مثل هذا العمل جهد ضائع حيث لا ييسر الانتفاع.

٤- فهرس الأمثال والحكم:

ويتم ترتيبها هجائيا وفق أوائلها، مع الإشارة إلى كل صفحة ورد ذكر المثل أو الحكمة فيها.

٥- فهرس الأعلام:

وفي هذا الفهرس ينبغي مراعاة وحدة الفهرسة، فإما أن يُفهرس الأعلام بألقابهم متبوعة بالأسماء للتمييز بين من تتحد ألقابهم، أو يُفهرَسوا بأسمائهم كاملة. وفي كلتا الحالتين لابد من مراعاة الترتيب الأبجدي، مع استبعاد (الـ) التعريف في الألقاب، و(أبو) و(ابن) في الكُنى، فالقرافي مثلا يرتب في الفاء، وابن جزي في الجيم، وأبو بكر في الباء.

ولابد من الإشارة في الفهرس إلى كل الصفحات التي يرد ذكر العلم في متونها دون هوامشها. ولا يصح ما يفعله بعض الباحثين حين يكتفون بفهرسة الصفحات التي وردت فيها الترجمة للعلم دون بقية الصفحات التي يرد ذكره فيها.

٦- فهارس القبائل والأماكن والمذاهب والطوائف:

وهذه أيضا يُراعى في ترتيبها ما يُراعى في فهرس الأعلام. ويمكن إفراد كل منها بفهرس خاص، إن دعت الحاجة إلى ذلك.

٧- فهرس الكتب المذكورة في المتن:

عادة ما يذكر علماؤنا القدامى عناوين الكتب التي أخذوا منها أو اطلعوا عليها، وربما ينقدون هذه الكتب أو يعلقون على ما ورد فيها. وبما أن هذه الكتب يمكن اعتبارها بوجه ما هي المصادر والمراجع التي رجع إليها المؤلف عند تصنيف كتابه، فينبغي إفراد عناوينها بفهرس خاص، يرتب هجائيا كذلك، ويراعى فيه ما يراعى في فهرس الأعلام.

٨- فهرس المصطلحات:

كل كتاب يؤلف في علم من العلوم لابد أن تكون لمؤلفه عناية بمصلحات هذا العلم أو ببعضها على الأقل، وربما تكون للمؤلف نظراته المتفردة إلى هذه المصطلحات. ولذلك فمن باب الإفادة ينبغي إفراد هذه المصلحات بفهرس خاص، على أن يُراعى في ترتيبه استبعاد (الـ) التعريف، كما هو متعارف.

٩- فهرس الآراء التي تفرد بها المؤلف وخالف فيها غيره:

قد تكون لمؤلف الكتاب المحقَّق اجتهادات خاصة في هذا الكتاب خالف فيها غيره من العلماء السابقين، خاصة إن كان المؤلف تابعا في فكره لمنهج هؤلاء العلماء. ولذلك يحسن تخصيص فهرس خاص لهذه المسائل التي خالفهم فيها، حتى تتميز ويسهل الوصول إليها لمن أراد معرفتها.

وهنا يراعى ترتيب هذه المسائل بحسب تبويب العلم الذي ألف فيه الكتاب المحقق، فإن كان كتابا في الفقه يراعى ترتيب المسائل على أبواب الفقه، وإن كان كتابا في الأصول يراعى ترتيب المسائل على أبواب الأصول، وهكذا.

١٠- فهرس مصادر ومراجع التحقيق:

لا شك أن المحقق قد رجع عند تحقيق الكتاب إلى مصادر ومراجع كثيرة، ومن الأمانة العلمية إفادة القارئ بعناوين هذه المصادر والمراجع، حتى يتسنى لمن يريد تقويم عمل المحقق أن يعرف موارده في التحقيق.

وتختلف مناهج المحققين والمؤلفين عموما في ترتيب فهرس المصادر والمراجع، فمنهم من يقسمها حسب العلوم التي تنتمي إليها فيذكر كتب التفسير وكتب الحديث وكتب اللغة وكتب الفقه وكتب الأصول... الخ. ومنهم من يميز بين الكتب المخطوطة والكتب المطبوعة. ومنهم من يميز بين الكتب والرسائل الجامعية ومقالات الدوريات. ومنهم من يراعي الترتيب الأبجدي للمؤلفين، فيذكر كل مؤلف ويورد معه كل كتبه التي رجع إليها في التحقيق، فربما ذكر لمؤلف ما كتابا، وذكر لمؤلف آخر عدة كتب. ومنهم من يرتب أبجديا كل موارده بحسب عناوينها مقرونة بمؤلفيها، دون تمييز بين ما هو مطبوع وما هو مخطوط، ولا بين ما هو من علم وما هو من علم آخر، ولا بين ما هو كتاب أو رسالة جامعية أو مقال في دورية.

وهذا الترتيب الأخير هو الأيسر، لكن ذلك لا يعني أنه بالضرورة هو الأفضل، فربما كان لطبيعة الكتاب والعلم الذي يتناول مسائله دخلٌ في نوع الترتيب المختار للمصادر والمراجع.

وعلى كل حال، فعند ترتيب المصادر والمراجع يتم أيضا استبعاد (الـ) التعريف، فمثلا كتاب (الكافي في فقه أهل المدينة) لابن عبد البر يرتب في الكاف، وكتاب (الجامع لأحكام القرآن) للقرطبي يرتب في التاء. وهكذا.

ولابد من ذكر كل المعلومات المتعلقة بالمصدر أو المرجع، حيث يجب ذكر عنوان الكتاب كاملا، وذكر اسم مؤلفه وما شُهِرَ به، وذكر اسم المحقق إن كان الكتاب محققا، كما يذكر اسم الناشر ومكان الطبع وتاريخه ورقم الطبعة. وإن كان مخطوطا تذكر المكتبة التي يوجد فيها ورقمه. وإن كان رسالة جامعية يذكر تاريخ تقديمها ومكان مناقشتها. وإن كان مقالا في دورية يذكر عنوان الدورية والهيئة المصدرة لها وعددها وتاريخها.

وينبغي العناية بهذه المعلومات لأنها مهمة، حيث تيسر لكل من أراد تقويم عمل المحقق الرجوع إلى مصادره والتأكد من أمانته العلمية.

١١- فهرس موضوعات الكتاب:

وفيه يعرض المحقق أهم جزئيات الكتاب ومسائله في كل أبوابه وفصوله، مع الإشارة إلى رقم الصفحة عند كل جزئية. ومن الخطأ ما يفعله البعض حين يسردون جميع جزئيات الباب أو الفصل التي قد تطول إلى مقدار صفحة كاملة ثم يكتب في نهاية الفصل مثلا [من صفحة ١ إلى ٤٠]، لأن من يريد مراجعة جزئية ما من فهرس كهذا يجب عليه تتبع جزئيات الفصل كله في أصل الكتاب حتى يجد ما يبحث عنه.

وترتيب الجزئيات في فهرس الموضوعات يتم عادة حسب ترتيبها في الكتاب إذا كان الكتاب صغير الحجم، وفهرس موضوعاته قليل الصفحات، ولكن الأمر يختلف عندما يكون الكتاب كبير الحجم متعدد الأجزاء تتطلب طبيعة فهارسه عشرات الصفحات ولا يعرف القارئ موضع حاجته منها إلا بتتبعها كلها، مثل هذه الكتب ينبغي أن يوضع لها نوع من الفهارس المعجمية التفصيلية للموضوعات يوفر على القارئ مؤونة هذا التتبع الطويل قدر الإمكان.

وينطبق هذا على أكثر كتب التفسير والفقه الكبيرة الحجم التي تشتمل على مسائل بالآلاف، منها ما هو في بابه ومظنته، ومنها ما هو مذكور استطرادا في غير محله.

والفهرس المعجمي تجمع فيه المسائل تحت رؤوس موضوعات كبيرة، حيث تجمع تحت كل موضوع كل المسائل المنتمية إليه أيا كان موضع ورودها في الكتاب، وتوضع في الفهرس تحت مدخل ذلك الموضوع الذي يرتب مع غيره من الموضوعات على حروف المعجم.

وهذا النوع من الفهارس ضروري جدا في تحقيق كتب التراث الإسلامي، لكن من الأسف أن القليل من هذه الكتب مزود بمثل هذا النوع من الفهارس.

ثانيا: مقدمة التحقيق:

مقدمة التحقيق أو ما يسمى بالقسم الدراسي، وإن كانت توضع دائما في صدر الكتاب، إلا أنها في الحقيقة آخر ما يُصنع، إذ يشتغل المحقق بكتابتها بعد أن يفرغ نهائيا من تحقيق الكتاب وطباعته وفهرسته، لأنه حينئذ فقط تتضح له الصورة النهائية الكاملة عن الكتاب. ولذلك من الخطأ الفاحش أن يقدم المحقق على كتابة القسم الدراسي قبل الانتهاء من تحقيق المخطوط وخدمته من جميع الجوانب.

ولتيسير ترك مقدمة التحقيق إلى ما بعد الانتهاء من التحقيق، و حتى لا يضطر المحقق إلى إعادة الفهارس، يفضل ترقيم مقدمة التحقيق بأرقام غير أرقام الكتاب المحقق، فترقم مثلا بالأرقام الهندية أو الرومانية، ويرقم الكتاب المحقق بالأرقام العربية. وهذا ما فعله مثلا الدكتور نور الدين عتر في تحقيقه لكتاب (مقدمة ابن الصلاح)، وفعله الدكتور محمد حسن هيتو في تحقيقه لكتاب (المنخول من تعليقات الأصول) لأبي حامد الغزالي.

وفي العادة، تتضمن مقدمة التحقيق، أو القسم الدراسي، العناصر الآتية:

أ- ترجمة حياة صاحب الكتاب:

وتتضمن النقاط الآتية:

١- عصر المؤلف وما ميزه سياسيا واجتماعيا وعلميا.

٢- تحقيق اسمه بالضبط.

٣- تحقيق تاريخ مولده ووفاته.

٤- ذكر رحلاته في طلب العلم، إن كانت له رحلات.

٥- ذكر الشيوخ الذين تلقى عليهم العلم والكتب التي قرأها.

٦- ذكر التلاميذ الذين أفادوا من علمه.

٧- ذكر طرف من حياته وأعماله وتنقلاته وصلاته بأهل عصره.

٨- ذكر المناظرات والخلافات التي جرت بينه وبين علماء عصره إن وجدت.

٩- ذكر آراء العلماء فيه من المعاصرين له أو ممن جاؤوا من بعده، مع إبراز ما اتفقوا على ذكره من خصاله وأخلاقه.

١٠- ذكر طائفة من أشعاره إن كان له شعر.

١١- ذكر كتبه مرتبة هجائيا، مع بيان ما هو مطبوع منها وما هو مخطوط، مع ذكر أماكن وجود المخطوطات في مكتبات العالم المختلفة.

ولابد هنا من ملاحظة أن بعض المحققين يستفيضون في دراسة حياة المؤلف بما يخرجهم عن مقتضيات المنهج العلمي.

ب ـ التعريف بالكتاب:

ويتم ذلك من خلال ثلاثة عناصر، هي:

١ ـ التحقيق في نسبة الكتاب إلى المؤلف:

بعض المؤلفين المشهورين نسبت إليهم كتب لم يؤلفوها، وذلك بغرض ترويجها، أو بغرض تشويه صورة وسمعة هؤلاء المؤلفين الذين تنسب إليهم إذا كانت تتضمن أفكارا قادحة في عقائدهم أو أخلاقهم أو مشوهة لآرائهم المعروفة.

ولذلك لابد للمحقق من التحقيق في مدى نسبة الكتاب إلى المؤلف، ويمكنه أن يصل إلى ذلك من خلال عدة وسائل، كأن يكون المؤلف قد ذكر كتابه هذا في كتاب آخر له، وقد يذكره بعض تلاميذه أو من قرأه عليه، وما إلى ذلك من وسائل.

٢ ـ التحقيق في عنوان الكتاب:

الكتب المخطوطة كثيرا ما يختلف عنوانها من نسخة إلى أخرى، وهذا الاختلاف قد يكون في بعض الأحيان طفيفا، وقد يكون في أحيان أخرى كبيرا، وفي أحيان أخرى يختل العنوان تماما. ومن النادر ألا يوجد للكتاب الواحد أكثر من عنوان.

ويقتضي هذا أن يقوم المحقق بضبط عنوان الكتاب، بالرجوع إلى المصادر، وخاصة منها مصادر المؤلف نفسه، فربما وجد المحقق أن المؤلف قد ذكر الكتاب بعنوان معين في حين يذكره غيره بعناوين أخرى أو وجدت نسخه بعناوين أخرى، فهنا لابد من إثبات العنوان الذي ذكره المؤلف. وربما لم يذر المؤلف العنوان إلا أننا نجد أن أحد تلاميذه قد ذكره، فهنا يقدم على ما يذكره غيره ممن لم يتتلمذ على المؤلف، وهكذا.

٣- إعطاء نبذة تعريفية عن الكتاب:

بعد أن يتحقق المحقق من نسبة الكتاب إلى المؤلف، ويضبط عنوانه الصحيح، يقدم نبذة تعريفية عنه، ويتم ذلك بإبراز قيمته في فنه، وما أضافه إلى هذا الفن من جديد، ومدى اعتماده على ما سبقه أو استقلاله في الرأي والمنهج، ومدى إفادة المؤلفين منه واعتمادهم عليه، وبيان أغلاطه إن وجدت، وتوضيح مذهب صاحبه واتجاهات فكره.

ج ـ وصف النسخ المعتمدة في التحقيق:

ينبغي للمحقق أن يعرف بالنسخ المخطوطة التي اعتمدها في التحقيق، بحيث يصف كل نسخة كما يلي:

١- ذكر مصدر النسخة بلداً، وكتبة، أو شخصاً إذا كانت في حوزة أحد الأفراد، مع النص على الرقم الذي تحمله في مكان وجودها.

٢- وصف الورقة الأولى بدقة بما فيها من عنوان الكتاب واسم مؤلفه، وذكر ما عليها من تمليكات أو سماعات أو أختام أو وقف عبر العصور. ويمكن للمحقق أن يترجم بإيجاز

لمن وردت أسماؤهم في هذه التمليكات والسماعات، إن أسعفته المصادر، حتى نعرف عصر المخطوطة إن خلت من تاريخ النسخ. ويتضح لدينا قيمتها إذا عرفنا أن مجموعة من العلماء المشهود لهم بالكفاءة والعلم قد تملكوها أو أجازوا روايتها لتلاميذهم أو علقوا عليها في مواضع منها.

٣- النص على تاريخ النسخ إذا كان مصرحاً به في خاتمة النسخة، أو الاجتهاد في الوصول إليه من خلال الخبرة والدراية بالخطوط القديمة، وأنواعها، وتقدير أزمانها، وأنواع الورق، والزمن الذي يقدر له، مما يؤدي إلى زمن تقريبي لتاريخ النسخ وإذا ذكر الناسخ فلابد من التعرف عليه، والترجمة له، مما يزيد في أهمية المخطوطة وقيمتها.

٤- عدد أوراق النسخة، ونوع الترقيم الموجود، وإذا لم يوجد يتم التنبيه على ذلك، مع الإشارة إلى ما قد يوجد من خلط في ترتيب الأوراق إن وجد. ثم مقاس الصفحة طولاً وعرضاً، وعدد الأسطر في الصفحة الواحدة، وعدد كلمات السطر الواحد.

٥- نوع الخط، وهل هو بقلم واحد أم مختلف، وهل ميزت العناوين بخط مغاير، ونوع المداد وألوانه، ونوع الورق، وجودة الخط من عدمها.

٦- أبرز الظواهر الإملائية المتبعة في الرسم الذي جرت عليه المخطوطة وموقف المحقق منه.

٧- المصطلحات الكتابية التي تظهر من خلال المخطوطة مثل: التعقيبات والإحالات، والرموز، والمختصرات، وعلامات السقط والتضبيب.

٨- أسلوب النسخة في الضبط بالشكل من حيث الوجود، والتمام والصحة من عدمها.

٩- بيان ما قد يعتور النسخة من تصحيفات وتحريفات، أو السلامة من ذلك، ومن حيث تمامها، أو نقصها، ووضوحها من عدمه.

١٠- بيان ما قد يطرأ على النسخة من عوادي الزمن: كالتآكل والخرم وآثار الأرضة والرطوبة.

١١- وضع نماذج مصورة من المخطوطات المعتمدة في التحقيق بعد وصفها وتكون ممثلة لصفحة العنوان، وصفحة المقدمة والخاتمة وصور بعض السماعات والقراءات إن وجدت. فمثل هذه الصفحات -عادة- ما يذكر فيها اسم الكتاب واسم المؤلف والناسخ وتاريخ النسخ.

د ـ بيان منهج التحقيق:

لابد للمحقق من الإفصاح في المقدمة عن المنهج الذي سار عليه في التحقيق، والمنهج الذي اتبعه في اختيار النسخ المعتمدة، والأسباب التي أدت إلى ذلك الاختيار والرمز الذي يشير به إلى كل منها. وإذا كان الكتاب قد سبق تحقيقه أو نشره فينبغي ذكر الأسباب التي دعت إلى إعادة تحقيقه ونشره، إلى جانب الحديث عن منهج المحقق في المقابلة وإثبات الفروق وفي التصحيح والتقويم، وفي التعليقات والتخرج والهوامش والفهارس.

كان الفراغ من جمع هذه المحاضرات وإعدادها، مساء يوم الثلاثاء ٢٢ جمادى الأولى ١٤٢٩ هـ، الموافق ٢٧ ماي ٢٠٠٨ م. والحمد لله رب العالمين في البدء والختام، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ونبيه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وأجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

الفقير إلى عفو ربه
أ. د. مسعود بن موسى فلوسي
غفر الله له ولوالديه

مراجع إضافية للاستزادة

أولا: الكتب المؤلفة في التحقيق خاصة:

١- أصول تحقيق النصوص. محاضرات للدكتور مصطفى جواد بجامعة بغداد. جمعها ونشرها: محمد علي الحسيني ضمن كتاب (دراسات وتحقيقات). ١٣٩٤ هـ. ١٩٧٤م.

٢- أصول نقد النصوص ونشر الكتب. محاضرات ألقاها في كلية الآداب بجامعة القاهرة المستشرق الألماني ج. برجستراسّر. جمعها وقدم لها: محمد حمدي البكري. نشر: مركز تحقيق التراث بوزارة الثقافة المصرية. ١٩٦٩م.

٣- تحقيق التراث. تأليف: الدكتور عبد الهادي الفضلي. نشر: مكتبة العلم، جدة. ط١. ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

٤- تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره. تأليف: الدكتور عبد المجيد دياب. نشر: دار المعارف، القاهرة. ١٩٩٣م.

٥- تحقيق النصوص ونشرها. تأليف: الأستاذ عبد السلام محمد هارون. نشر: مكتبة السنة، القاهرة. ط٥. ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤م.

٦- تحقيق النصوص بين المنهج والاجتهاد. تأليف: الدكتور حسام سعيد النعيمي. نشر: جامعة بغداد. ١٩٩٠م.

٧- تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث. تأليف: الدكتور الصادق عبد الرحمن الغرياني. نشر: دار ابن حزم، بيروت. ط١. ١٤٢٧ هـ، ٢٠٠٦م.

٨- تحقيق المخطوطات بين النظرية والتطبيق. تأليف: الدكتور فهمي سعد والدكتور طلال مجذوب. نشر: عالم الكتب، بيروت. ط١. ١٤١٣ هـ، ١٩٩٣م.

٩- تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل. تأليف: الدكتور عبد الرحيم عسيلان. نشر: مكتبة الملك فهد، الرياض. ١٤١٥ هـ.

١٠- في تحقيق النص: أنظار تطبيقية نقدية في مناهج تحقيق المخطوطات العربية. تأليف: الدكتور بشار عواد معروف. نشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت. ط١. ٢٠٠٤م.

١١- في منهج تحقيق المخطوطات. تأليف: الدكتور مطاع الطرابيشي. نشر: دار الفكر، دمشق. ١٩٨٣م.

١٢- قواعد تحقيق المخطوطات. تأليف: الدكتور صلاح الدين المنجد. نشر: دار الكتاب الجديد، بيروت. ط٧. ١٩٨٧م.

١٣- قواعد تحقيق المخطوطات وترجمتها: وجهة نظر الاستعراب الفرنسي. تأليف: ريجيس بلاشير وجان سوفاجيه. ترجمة: الدكتور محمود المقداد. نشر: دار الفكر، دمشق. ١٤٠٩ هـ، ١٩٨٨م.

١٤- قواعد فهرسة المخطوطات العربية. تأليف: الدكتور صلاح الدين المنجد. نشر: دار الكتاب الجديد، بيروت. ط٢. ١٣٩٦ هـ، ١٩٧٦م.

١٥- ضبط النص والتعليق عليه. تأليف: الدكتور بشار عواد معروف. نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت. ط١. ١٤٠٢ هـ، ١٩٨٢م.

١٦- محاضرات في تحقيق النصوص. تأليف: الدكتور أحمد محمد الخراط. المنارة للطباعة والنشر، المدينة المنورة. ١٩٨٣م.
١٧- محاضرات في تحقيق النصوص. تأليف: الأستاذ هلال ناجي. نشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت. ط١. ١٩٩٤م.
١٨- مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين. تأليف: الدكتور رمضان عبد التواب. نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة. ط١. ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٥م.
١٩- المنهج الأمثل في تحقيق المخطوطات. محاضرة مخطوطة بقلم: الدكتور حاتم صالح الضامن. ١٢ صفحة.
٢٠- منهج تحقيق المخطوطات. تأليف: الأستاذ إياد خالد الطباع. نشر: دار الفكر، دمشق. ط١. ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٣م.
٢١- منهج تحقيق المخطوطات. تأليف: الأستاذ أسد مولوي. نشر: مؤسسة آل البيت، قم بإيران. ط١. ١٤٠٨ هـ.
٢٢- منهج تحقيق النصوص ونشرها. تأليف: الدكتور نوري حمودي القيسي والدكتور سامي مكي العاني. مطبعة المعارف، بغداد. ١٩٧٥م.
٢٣- مجلة الثقافة، الصادرة عن وزارة الثقافة بالجزائر، السنة الرابعة والعشرون، العددان: ١١٧-١١٨، ١٩٩٩م. عدد خاص بالمخطوطات.

ثانيا: الكتب التي تضمنت فصولا عن التحقيق:

١- منهج البحث وتحقيق النصوص. تأليف: الدكتور يحيى وهيب الجبوري. نشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت. ط١. ١٩٩٣م.
٢- منهج البحث في الدراسات الإسلامية تأليفا وتحقيقا. تأليف: الدكتور فاروق حمادة. نشر: دار القلم، دمشق. ط١. ١٤٢١ هـ، ٢٠٠٠م.
٣- المساعد على بحث التخرج. تأليف: الدكتور مختار بوعناني. نشر: دار الفجر، وهران. ط١. ١٤١٥ هـ، ١٩٩٥م.
٤- أصول كتابة البحث العلمي وتحقيق المخطوطات. تأليف: الدكتور يوسف المرعشلي. نشر: دار المعرفة، بيروت. ط١. ١٤٢٤ هـ، ٢٠٠٣م.
٥- طرق البحث في الدراسات الإسلامية. تأليف: الدكتور محمد رواس قلعه جي. نشر: دار النفائس، بيروت. ط١. ١٤٢٠ هـ، ١٩٩٩م.
٦- مناهج البحث وتحقيق التراث. تأليف: الدكتور أكرم ضياء العمري. نشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة. ط١. ١٤١٦ هـ، ١٩٩٦م.
٧- المنهاج في تأليف البحوث وتحقيق المخطوطات. تأليف: الدكتور محمد التونجي. نشر: عالم الكتب، بيروت. ط٢. ١٤١٥ هـ، ١٩٩٥م.
٨- جهود المسلمين في ميدان البحث العلمي ومناهجه وتقنياته. تأليف: الدكتور السيد الحجر. نشر: دار هجر. ط٢. ١٤١٧ هـ، ١٩٩٧م.